S

PROVISIONAL
S/PV.2534
4 May 1984
ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والثلاثين بعد الألفين والخمسمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك
يوم الجمعة ٤ أيار/مايو ١٩٨٤، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس: السيد تروياتوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

الأعضاء: باكستان — السيد شاه نواز
بيرو — السيد أرياس ستيبا
جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية — السيد كرافتس
زمبابوي — السيد مانزو
الصين — السيد ليانغ يوفان
فرنسا — السيد دي لابارى دي نانتوى
فولتا العليا — السيد باسولي
مالطة — السيد غاوتشي
مصر — السيد خليل
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية — السيد مارغتسون
نيكاراغوا — السيد تشامورو مورا
الهند — السيد كريشنان
هولندا — السيد فان دير ستويل
الولايات المتحدة الأمريكية — السيد كلارك

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات:
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٢٠

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في قبرص

رسالة مؤرخة في ٣٠ نيسان /ابريل ١٩٨٤ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة (S/16514)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : وفقا للمقررات المتخذة في في الجلسات السابقة بشأن هذا البند أدعو ممثلي تركيا وقبرص واليونان الى الجلوس على طاولة المجلس ؛ وأدعو ممثلي استراليا ، وأفغانستان ، واكوادور ، وانتيغوا وبربودا ، والجمهورية العربية السورية ، وسرى لانكا ، ويوغوسلافيا الى الجلوس على المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس ، قام كل من السيد وولكوت (استراليا) والسيد ظريف (أفغانستان) والسيد البرنوز (اكوادور) والسيد جاكوبز (أنتيغوا وبربودا) والسيد الأتاسي (الجمهورية العربية السورية) والسيد ويجيواردان (سرى لانكا) والسيد غولوب (يوغوسلافيا) بالجلوس على المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسالة من ممثل الجزائر يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وفقا للممارسة المتبعة أزمع ، بموافقة المجلس ، دعوته الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك

بناء على دعوة الرئيس جلس السيد سحنون (الجزائر) على المقعد المخصص له في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

المتكلم الأول في القائمة هو ممثل سرى لانكا . وأدعوه الى الجلوس على طاولة المجلس والقاء كلمته .

السيد ويجيواردان (سرى لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ،أشكركم والسادة أعضاء المجلس لاعطاء وفدى هذه الفرصة للتكلم أمام المجلس بشأن الحالة في قبرص . أود أيضا أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة المجلس لشهر أيار/مايو . واننا على يقيم من أنكم ،بكياستكم وخبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية المعروفة للجميع ، ستتمكنون من قيادة المجلس الى اختتام هذه المناقشة اختتاما سريعا مرضيا .

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لكي أعرب عن امتناننا وتقديرنا للسفير كرافتس ممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية للطريقة الماهرة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر نيسان /ابريل .

ان الحالة في قبرص ما فتئت تثير اهتمام الأمم المتحدة منذ ٢٠ عاما . أثناء العشرين عاما الماضية عرضت هذه المسألة على المجلس وعلى الجمعية العامة في مناسبات عديدة . ان الحالة المتدهورة في ذلك البلد تطلبت استئناف الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة في شهر أيار/مايو من العام الماضي . وبعد ذلك قبل أن تمضي ستة أشهر ، اجتمع مجلس الأمن نتيجة لقرار الجانب القبرصي التركي باعلان الاستقلال من طرف واحد .

ان قرار مجلس الأمن المعتمد في آذار/مارس ١٩٦٤ تناول مشكلة الحالة في قبرص . وتشير الفقرة الثالثة من ديباجة ذلك القرار الى المبادئ الرئيسية المكرسة في المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة . ومنذ ذلك الحين فان مجلس الأمن والجمعية العامة قد اعتمدا قرارات في الموضوع منها قرار مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤) وقرار

الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذى تطلب الفقرة الأولى من منطوقه من :

" جميع الدول أن تحترم سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية وعدم انحيازها ، وأن تمتنع عن جميع الأعمال والتدخلات الموجهة ضدها " .

والذى تحث الفقرة ٢ من منطوقه على :

" . . . السحب السريع لجميع القوات المسلحة الأجنبية والوجود العسكرى الأجنبي والعسكريين الأجانب من جمهورية قبرص ،ووقف كل تدخل أجنبي في شؤونها " .

وللأسف فان هذه القرارات لم تنفذ حتى الآن ،الا أنهما أديا الى تجديد الحوار بين الطائفتين .

وفي عام ١٩٧٤ ، تم غزو قبرص واحتلالها . وأعتقد المجتمع الدولي أن ما حدث في قبرص لم يكن الا انحرافا في العلاقات الدولية وظاهرة مؤقتة فحسب . وأثناء العشر سنوات التالية استمر هذا الاعتقاد بالرغم من حدوث بعض التطورات الخطيرة في قبرص مثل الاعلان من جانب واحد في شباط/فبراير ١٩٧٥ بأن الجزء المحتل من قبرص سيصبح " دولة قبرص التركية المتحدة " .

وكما ندرك جميعا فان مجلس الأمن والجمعية العامة قد أوصيا باستمرار المحادثات بين الطائفتين ،وقد عهدا الى الأمين العام بمسؤولية الاستمرار في مساعيه الحميدة . بيد أن المجتمع الدولي يشعر بالانزعاج اذ يرى أن الحالة في قبرص مازالت تتدهور . وللأسف وبينما كان الأمين العام يبذل كل جهد للوفاء بولايته استمر الجانب القبرصي التركي ،من ناحية أخرى ،في تنفيذ استراتيجيته الرامية الى العمل ضد قرارات مجلس الأمن .

وبعد أن أعلن الجانب القبرصي التركي الاستقلال من جانب واحد في تشرين الثاني /نوفمبر الماضي ، وهو الاستقلال الذى اعتبره مجلس الأمن باطلا قانونا ، اتخذ هذا الجانب خطوات أخرى ، مثل الاعلان عن نيته باتخاذ علم خاص به في آذار/مارس من هذا العام وباجراء " استفتاء دستورى " في آب/أغسطس ١٩٨٤ و " انتخابات " في تشرين الثاني /نوفمبر من عام ١٩٨٤ ، كما أشار الى ذلك تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/16519 . وقد ازداد تدهور الحالة بسبب قرار تبادل السفراء . ولا بدّ لنا من مراعاة أن الجانب القبرصي التركي شرع بجميع هذه الأنشطة في الوقت الذى كان يجرى فيه الأمين العام حوارا نشطا مع حكومة قبرص والجانب القبرصي التركي .

لقد تابعت سرى لانكا ، بوصفها عضوا في الكومنولث وفي حركة عدم الانحياز وفي مجموعة الاتصال الخاصة بقبرص ، عن كثب التطورات الأخيرة التي جرت في قبرص وهي تنظر الى هذه التطورات الأخيرة التي جرت في قبرص ببالغ الأسف والقلق . اننا ما فتئنا نؤيد استقلال جمهورية قبرص وسيادتها وسلامتها الاقليمية وعدم انحيازها ، ونطالب بانسحاب القوات الأجنبية من قبرص وعدم التدخل في شؤونها الداخلية . وفور أن علمت حكومة سرى لانكا باعلان الجانب القبرصي التركي الاستقلال من جانب واحد ، أصدر وزير خارجية بلادى بيانا اقتبس منه وفد سرى لانكا في المجلس بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ . لقد قال وزير خارجية سرى لانكا في بيانه :

" ان اعلان الاستقلال غير المشروع ، الصادر من جانب واحد عن هذه المجموعة يعد نكسة مؤسفة للجهود التي تبذل من أجل تحقيق السلم والوحدة والاستقرار في قبرص ، بفضل جهود حكومة قبرص ، وجهود الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز . " (S/PV.2499 ، ص ١٦)

كما أعلن أيضا أن سرى لانكا لن تعترف بأى شكل من الأشكال بهذا الكيان .

ومرة أخرى تأتي قبرص الى المجلس لأنه الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة المسؤول عن صيانة السلم والأمن الدوليين . وينبغي ألا يقف المجلس موقف عدم الاكتراث لمجرد عدم وجود عنف أو اراقة للدماء في قبرص في الوقت الراهن . فعلى مجلس الأمن مراعاة حقيقية أن التدخل المسلح في قبرص وقع منذ عشر سنوات ، وان احتلال ذلك البلد مستمر منذ ذلك الحين .

وقد أكد الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة S/16519 ، المؤرخة في ١ أيار/مايو ١٩٨٤ ، على أهمية المحافظة على استمرار عملية الاتصال والتفاوض واستمرار وزع قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وان وفد سرى لانكا يؤيد باخلاص هذا الموقف . ويحدو وفد بلادى الأمل في أن يقرر مجلس الأمن ، وقد أخذ في اعتباره تقرير الأمين العام والبيانات التي ألقيت في المجلس ، اتخاذ تدابير مناسبة لوقف تدهور الموقف في قبرص . ونأمل أيضا في أن يسند مجلس الأمن ولاية جديدة للأمين العام لكي يكثف مهمة المساعي الحميدة ،وأن يطلب المجلس الى جميع الأطراف المعنية أن تتعاون باخلاص مع الأمين العام ،حيث أن ذلك أمر ضرورى للتوصل الى حل عادل ودائم لمشكلة قبرص .

وعلاوة على أية قرارات أخرى قد يرغب المجلس في اتخاذها ،ينبغي لنا أن ينظر في أكثر الطرق فاعلية لتنفيذ قراراته السابقة حول الموضوع ، ومن الأفضل أن يكون ذلك في اطار زمني محدد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل سرى لانكا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

يود السيد رؤوف دنكتاش ،الذى وجه المجلس اليه في الجلسة ٢٥٣١ دعوة بموجب المادة ٢٩ من نظامه الداخلي المؤقت ،أن يدلي ببيان آخر . وبموافقة المجلس أدعوه الى أن يشغل مكانا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد دنكتاش (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكرك ،سيدى الرئيس ،لاعطائي فرصة التكلم مرة أخرى أمام المجلس لكي ألقي بيانا آخر ردا على ما استمعنا اليه بالأمس واليوم عن مشكلة قبرص من عدة متكلمين .

لقد تكلم ممثل سرى لانكا لتوه ببلاغة شديدة ،وكذلك تكلم ممثل يوغوسلافيا صباح هذا اليوم ببلاغة مماثلة . وكل ما أود أن أذكره في هذا الصدد هو التالي . ان هذين البلدين عضوان في مجموعة الاتصال . لقد كان الاتصال متحيزا ، وكان ما قالاه متحيزا . ومهما كانت النوايا حسنة فانه ما لم تفهموجهة نظرنا وما لم نعامل

كجزء من قبرص ،وكشعب مات كثير من أفراده دفاعا عن استقلال قبرص من الدمار باسم الوحدة مع قبرص " اينوسيس " ،وكشعب عومل لمدة ٢٠ عاما بطريقة لا يقبلها أى شعب آخر - ما لم يحدث ذلك فان الحالة ،لن تتحسن بالطبع .

ان المحادثات بين الطائفتين هي ،حسب تسميتها محادثات " بين طائفتين " . ان مفهوم وجود حكومة شرعية في اطار المحادثات بين الطائفتين أو فوق المحادثات بين الطائفتين لا يمكن تأييده نظرا للحقائق القائمة في قبرص . نظرا الى أن هذا المفهوم قد ساندته شعوب وبلدان لا تعرف الكثير عن قبرص ، وظلت تتلقى معلومات خاطئة طيلة سنوات عديدة ،فلم يتم احراز أى تقدم . أتوسل اليكم ألا تغلوا يد الأمين العام كي يكون حرا من التقيد بهذا المفهوم في اضطلاعه بمهمة المساعي الحميدة . والا فانه بتقديمه للعروض على أساس أن مفهوم وجود " حكومة قبرص " هو منطلقة ،سيحال بينه وبين القدرة على انصاف كلا الجانبين .

وسوف أشير الآن الى الادعاءات التي قدمها الجانب القبرصي اليوناني بالأمس. وسأبدأ موضحا مرة أخرى أن القبارصة اليونانيين الذين يجلسون في مقعد قبرص ليس لديهم صلاحية التحدث باسم قبرص كلها . انهم مغتصبون للسلطة ،ومغتصبون لاسم حكومة قبرص. انهم لا يملكون أية صلاحية بمقتضى الدستور لأنه لو كان الدستور لا يزال ساريا وهذا ليس هو الحال ، لأنهم ألقوا به في سلة المهملات منذ أمد طويل - لكان على الجانب القبرصي التركي أن يعتمد وثائق تفويضهم وتعيينهم في هذه المناصب ، وكان ينبغي أيضا أن يكون معهم ممثلون عن الأتراك القبارصة . وحيث أنهم قضوا على جميع الأتراك القبارصة العاملين في أجهزة الدولة فليس لديهم تركي قبرصي هناك . انه نظام يوناني قبرصي عنصرى مائة في المائة ،ويقدم الى المجلس والى العالم على أنه حكومة قبرص .

تلك هي النقطة الأولى التي أدت تقديمها ،وسوف أقدمها مرارا لأن ذلك هو ما يقضي به القانون وهذه هي الحقيقة في قبرص . وما لم نراع القوانين وحقائق القضية على النحو الواجب فلن يكون بمقدورنا أن نحقق العدالة . فلا يمكن البحث عن العدالة في فراغ ودون تقرير منصف للحقائق وللقانون المنطبق عليها .

ما هي حقائق قبرص ؟ ان استقلال جمهورية قبرص وسيادتها لم يحققهما القبارصة اليونانيون . لقد حققهما شعبا قبرص نتيجة لصراع - صراع الاتحاد مع اليونان ، الذى يعتبره القبارصة اليونانيون حرية ،والذى قاومناه نحن لأننا اعتبرناه استعمارا جديدا .

ومن أجل منع الحرب بين تركيا واليونان ، ومن أجل انهاء الحرب الاهلية في قبرص ، انشئت دولة فريدة في نوعها تقوم على المشاركة . وفي عام ١٩٦٣ دمرت هذه المشاركة ، وكل ما جرى منذ ذلك الوقت انما يجرى بهدف اعادة انشاء هذه المشاركة ، والصياغة اللازمة للقيام بذلك موجودة .

في عام ١٩٧٧ ، وافقت مع مكاريوس على تسوية المشكلة بانشاء المشاركة في جمهورية اتحادية ثنائية المنطقة . وان كنّا لم نذهب الى هناك فليس ذلك بسبب ما يدعيه الجانب القبرصي اليوناني من أن تركيا ، باعتبارها دولة معتدية ، غزت قبرص . من الذى غزا قبرص ؟ أود أن أذكر المجلس بما قاله الأسقف مكاريوس نفسه في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤ عندما تكلم أمام مجلس الأمن :

" من الواضح أن الانقلاب تدخل من الخارج ، وهو يشكل انتهاكا لسيادة واستقلال جمهورية قبرص . وما يسمى بالانقلاب كان من عمل الضباط اليونانيين الذين كانوا يشكلون اركان الحرس الوطني وقيادته " . (S/PV.1780 ، ص ١٣ - ١٥)

ان انقلاب عام ١٩٧٤ كان غزوا ، والغزو مستمر طالما بقي ضباط يونانيون في قبرص .

ان هذا الغزو ما كان في وسع أى بلد أن يوقفه باستثناء تركيا ، باعتبارها دولة ضامنة . ان الضباط اليونانيين لا يزالون في قبرص ، واعدادهم تتزايد ، والخطر من استمرار اعدادهم في التزايد قائم ايضا . وبالأمس استشهدت بما جاء في كلمة رئيس الوزراء باباندريوس من أنه يعتبر قبرص دولة يونانية ، وانه يعمل على توحيد " اليونانيين " وجعلهما " يونانا " واحدة .

هذا هو الموقف ، وأتساءل عما اذا كان الممثلون الذين اتهمونا بالتحرك الانفصالي ويتحدى مجلس الأمن على علم بحقيقة اننا لو لم نقاوم ما كان يفعله القبارصة اليونانيون في قبرص لكنّا أصبحنا من الأموات أو لكنّا خارج بلادنا تماما . لقد انقذنا دولتنا ، وانقذنا حقوقنا في المشاركة ، ومن حقنا أن نجلس مع شريكنا - الجانب القبرصي اليوناني ، وأن نعيد انشاء هذه المشاركة ، اذا كان هذا هو ما يريدون القيام به .

لقد ذكر بالأمس ممثل القبارصة اليونانيين بأن تركيا دخيلة وعنصر غير مرغوب فيه في قبرص ، وان تركيا جاءت وقسّمت الجزيرة . لعلكم تتذكرون أن الخط الأخضر رسم عام ١٩٦٣ عندما هجم علينا القبارصة اليونانيون بجيوشهم السرّية للقضاء علينا كشريك ، ولتوحيد الجزيرة مع اليونان . ان خط التقسيم الأخضر بدأ آنذاك . ان الخط الأخضر يمثل النقطة التي أوقفنا عندها المعتدى القبرصي اليوناني . ان الخط الأخضر يعني الخط الذى انفصمت عنده وحدة الطائفتين والشريكين نتيجة للاعتداء القبرصي اليوناني . والقول بأن تركيا جاءت وقسّمت الجزيرة ليس الا قولا خاطئا ولا يظهر حسن النية لدينا .

وفي هذه المرحلة ، اسمحوا لي أن أشير الى كلمة السفير اليوناني التي يقول فيها :

" انه [مكاريوس] تجاهل بطريقة تنم عن الازدراء التحذيرات الخطيّة لوزير الخارجية السابق آفيروف ، فأصرّ على فرض النقاط الثلاث عشرة لتعديل دستور زيوريخ ، فاتحا بذلك " أكياس عولس " ، مما تسبب في الاصطدامات الدموية في كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ ، وفي تقسيم الجزيرة القائم على الأمر الواقع من خلال ما يسمى الخط الاخضر " . (المرجع نفسه ، ص ٢٧)

ان الادعاء بأن تركيا غزت وقسّمت البلد يعدّ تزييفا للمعلومات . لقد جاءت تركيا لتحول دون غزو القوات اليونانية لقبرص كلها . ولدينا كل سجلات الامين العام التي تبيّن كيف جاء الجيش اليوناني الى قبرص بصورة سرية في البداية وبصورة علنية فيما بعد .

وأود أن استرعي انتباه المجلس الى كتاب باباندريوس الذى يفتخر فيه بأبيه بالكلمات التالية :

" في ١٤ حزيران/يونيه [من عام ١٩٦٤] أرسل غريفاس ، وكان آنذاك عقيدا في الجيش اليوناني ، الى قبرص بهدف تنسيق الأعمال العسكرية المقبلة ضد القبارصة الاتراك . وقد وفّى بوعده ، بتهريب القوات من اليونان ، وعهد الى بيتر غارافالياس ، وزير الدفاع ، بمسؤولية توجيه سير تلك العملية . ووفقا للصحفي البارز تاكيس توريكوبالوس تمكّن غارافالياس من تحقيق حركة بارعة تحت

جنح الظلام . فقد نزل على شواطئ قبرص ٩٠٠٠ جندى و ٩٥٠ ضابطـــا مدججين بالأسلحة ، مستخدمين مجرد زوارق صغيرة وقوارب لصيد الاسماك " .

وقد تحوّلت هذه القوات الى العمود الفقرى للحرس الوطني الجديد الذى أصبح فيما بعد الجيش القبرصي الذى أنشئ بطريقة غير دستورية . لماذا ؟ من أجل مواصلة الأعمـــال العسكرية ضد القبارصة الاتراك وتوحيد قبرص مع اليونان .

وفيما يلي ما ذكرته مجلة " نيوزويك " :

" قبل فجر كل يوم تغلق الأبواب الحديدية الكبيرة لميناء ليماســـول . ويرسل عمال الموانئ القبارصة الاتراك الى ديارهم . ويمنع تجوّل افراد قـــوات الامم المتحدة . وبعد ساعات قلائل تفتح تلك الابواب ويبدأ هدير اللـــوريات المغطاة التي تتأرجح تحت ثقل حمولاتها ، مغادرة الميناء باتجاه الشمـــال صوب جبال تروودوس " .

وأسأل أى ممثل يطلب منّا أن نخضع لهذا النوع من التنظيم الذى تمثله حكومـــة قبرص السؤال التالي : لو أن ثلاثة أرباع السكان في بلادكم قبلوا من دولة اخرى كل هـــذه القوات بنيّة تدمير دولتكم ؛ ولو أنهم عملوا سرّيا ضد قوة الامم المتحدة ، واستعـــدوا للعمل ضد ربع السكان ، وكنتم أنتم الربع ؛ ولو دمروا الهيكل الدستورى وألقوا بالدستـــور كله وبحكم القانون في سلة المهملات ، أكنتم تقبلونهم كما يطلب منّا أن نقبل حكومة قبرص ؟

كيف يتوقع الممثلون منّا أن نقبل الوضع الذى ما كانوا لينحنوا له كرجال شرفـــاء يحبون بلدهم ويحبون الحرية ؟ هذا هو ما نرفض القيام به ، وهذا هو ما جعل مشكلـــة قبرص تمتد لزمن طويل ، وهو ما لا يزالون يفعلونه لقبرص .

اننا نريد أن تكون الحكومة التي ستنشأ في قبرص حكومة ثنائية الطائفة . لقـــد قدمنا اقتراحات بذلك ، وننتظر القبارصة اليونانيين ليأتوا الى مائدة المفاوضات لنبـــدأ مفاوضاتنا من النقطة التي توقفنا عندها ، وبخلاف ذلك ، لا يوجد أى حل أو طريق آخـــر باستثناء انشاء جمهورية اتحادية لقبرص ، اذا قدّر لقبرص أن تتحد .

وعند ما تكلمت في المجلس للمرة الأخيرة قلت انه اذا كانت وحدة قبرص تتطلب حقا الطابع الثنائي فلابد من قبول ذلك — والا فليس هناك حاجة للوحدة ، فالوحدة قائمة . ولو كانت حكومة قبرص موجودة بوصفها هيئة شرعية فلا حاجة للمحادثات بين الطائفتين على الاطلاق لأن الغاية من المباحثات بين الطائفتين هي انشاء حكومة شرعية مؤلفة من طائفتين ومنطقتين . اذن كيف يمكن لمجلس الأمن والجمعية العامة أو حركة عدم الانحياز قول شيئين متضادين في آن واحد ، والجزم بأنه يتعين الانصياع للحكومة الشرعية وان ما تقوله تلك الحكومة هو النافذ ، وتقييد أيدى الأمين العام حتى لا يستطيع التحرك خارج اطار هذا المفهوم الذى يسد الطريق امام التسوية النهائية ؟ هذا هو سؤالي لكم جميعا .

ويبدو واضحا لي في كل اجتماع انهم كلما حصلوا على المزيد من الأصوات على قراراتهم — التي ليس لها علاقة بحقائق الأمور في قبرص والتي لا يمكننا قبولها لانها قرارات منحازة وتقوم على مفهوم خاطئ — تزداد ثقتهم بانفسهم ونستمع الى بيانات مثل البيان الذى استمعنا اليه بالأمس ومؤداه انهم هم الحكومة الشرعية في قبرص ، ولهذا السبب فهم يتواجدون في مجلس الأمن . فها هي ادارة قبرصية يونانية مائة في المائة لا تمثل الا القبارصة اليونانيين ولم تتعامل مع القبارصة الاتراك لمدة ٢١ عاما الا بالانقضاض عليهم وحرمانهم من حقوقهم ، هاهي تقول انها حكومة قبرص الشرعية . في حين ان قرارات مجلس الأمن تقول ان قبرص دولة مؤلفة من قوميتين والمحادثات بين الطائفتين مطلوبة وضرورية و مستصوبة من أجل حل المشكلة .

كيف يمكن ان يتحقق ذلك ؟ هل يصبح ذلك ممكنا عن طريق اتخاذ قرارات منحازة بهذا المفهوم ، مفهوم الحكومة الشرعية ؟ انني لا أطلب من المجلس ان يصدر قرارا يعكس قراره بشأن هذه النقاط . ان كل ما ارجو من الممثلين ان يفعلوه هو ان يهمسوا في اذن الأمين العام فيخبروه انهم يعرفون مدى شرعية الحكومة الموجودة في قبرص في هذه المرحلة وانهم يعرفون انه لا ينبغي على مائدة المفاوضات مطالبة الجانب التركي

ان يقبل أى شيء يصدر عما يسمى بالحكومة الشرعية ، كما انه لا يتعين على الجانب اليوناني ان يقبل اى شيء يصدر عن جمهورية قبرص الشمالية . بل ان ما يجرى هو حديث بين المؤسسين لجمهورية قبرص ، بين الشعبين اللذين قاما بانشاء جمهورية قبرص بوصفهما شريكين ، حديث يجرى بينهما لاتاحة امكانية قيام دولة المشاركة من جديد

واقول للمجلس : " اذا كانت تلك هي غايتكم المنشودة ، فانني لعلى يقين انكم ستتوخون الحرص في قراركم . وسوف لا تصفعوننا بينما تربتون برقة على اكتاف القبارصة اليونانيين لانكم بقيامكم بذلك لسنوات عديدة انما تحولون عن غير قصد دون تحقيق الحل ، لانه لا يعقل ان يطلب الينا أن نكون مطيعين وان نمنح ولاءنا لمنظمة لا ندين لها بالولاء ، وهي منظمة قبرصية يونانية مائة في المائة ، ولم تفعل شيئا لنا على مدى واحد وعشرين عاما سوى الحاق الضرر بنا .

لقد تلوت بالأمس على مجلس الأمن مقتطفات من تقرير الأمين العام ، مفادها انه نتيجة هجمة عام ١٩٦٣ علينا جميعا طرد جميع الموظفين القبارصة الاتراك من جمهورية قبرص الثنائية الطائفة . وسأتلو عليكم ثانية الفقرة التالية من تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٠ ايلول/سبتمبر ١٩٦٤ :

" ان سلطات قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص منذ بدايتها ولايتها في قبرص أخذت بعين الاعتبار هذه المسألة كما اثارتها في عدة مناسبات مع الحكومة القبرصية . ان كل المفاوضات بشأن اعادة توظيف العاملين المدنيين القبارصة الاتراك في نيقوسيا والتعويض المالي لهم من كانون الثاني/يناير ١٩٦٤ قد بلغت طريقا مسدودا حتى الآن ، اذ أن الحكومة تعتبر المسألة ذات طابع سياسي بحت وترتبط ارتباطا مباشرا بالتسوية النهائية لمسألة قبرص " . (S/5950 ، الفقرة ١٠٨)

ولم تتم حتى الآن تسوية المسألة السياسية ، وعلى مدى واحد وعشرين عاما لم يتمكن

الموظفون الاتراك من العمل في وظائفهم ولذلك فانهم يعملون لحساب الطائفة القبرصية التركية كيلا نخذلهم ، وكي لا نتركهم يعيشون في فراغ . بيد انه قيل للمجلس علـــى محمل الجد : " انه لم يسبق لنا قط ان طردنا أحدا من خدمة الحكومة . وقد تعـرض الوزراء الاتراك للتهديد من خارج الحكومة ، أي من قبل تركيا . " فهل بوسع المجلس ان يزدرد هذا كله طول هذا الوقت ؟ وهل يمكن تضليله بمثل هذا السفور بشـــأن مسائل هامة تمس حياة وحرية شعب بأكمله ؟ هل بوسعه ان يتصرف بناء على مثل هـذا التضليل ، وهل بوسع الممثلين عندئذ ان يعودوا الى دورهم ويخلدوا الى الراحـــة ويناموا وضمائرهم مرتاحة وهم يشعرون بأنهم حققوا العدالة لقبرص ؟

ما هي المسألة السياسية التي يتعين تسويتها ؟ واشير هنا الى تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٦٥ . لقد تم طرد اعضاء البرلمان من القبارصـــة الاتراك . انهم لا يستطيعون الذهاب بسبب الحالة ، بيد انه يتعين عليهم الذهاب. ونرى ان القبارصة اليونانيين يمضون قدما . ونرى انهم سعداء لانهم قاموا بطرد نـــا فنبذل المساعي لتمكيننا من الذهاب . واليكم تقرير الأمين العام :

" لقد طلب أعضاء مجلس النواب من القبارصة الاتراك من قوة الأمـــم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ان تقدم مساعيها الحميدة من أجل مساعدتهم في تلقي المعلومات عن موعد اجتماع مجلس النواب وقامت القوة بعمل ترتيبـات من أجل تمكين اعضاء الطائفة القبرصية التركية من حضور هذه الاجتماعـــات بصورة آمنة . . . "

" وقد قام الممثل الخاص بنقل هذا الموقف الى السيد غلافوكـــس كلاريدس ، رئيس مجلس النواب الذى قال ان اعضاء المجلس من القبارصـــة الاتراك بوسعهم الحضور شريطة التوصل الى اتفاق مسبق على النقاط التالية :

" (أ) يستأنف اعضاء المجلس من القبارصة الاتراك عملهم بصـــورة دائمة بدلا من اقتصار ذلك على حضور المناقشة الحالية ؛

" (ب) يقبل اعضاء المجلس من القبارصة الاتراك بتطبيق جميع القوانين التي يسنها مجلس النواب على قبرص باسرها . . . " (S/6569 ، الفقرتان ٧ و ٨) .

ان القوانين التي سنها القبارصة الاتراك يجب ان تسقط ، والمجلس لا يستطيع ان يبت بصورة شرعية في قدر كبير من التشريعات دون تصويت القبارصة الاتراك عليها أو ضدها بيد انه يتعين علينا ان نقبل بصحة جميع التشريعات التي يسنونها .

ويمضي التقرير الى القول :

" (ج) ومع ان الاعضاء من القبارصة اليونانيين في مجلس النواب سيعتبرون حضور الاعضاء من القبارصة الاتراك لجلسات المجلس اعترافا من قبلهم بالحكومة القبرصية " —

لا يوجد فيه اى تركي ولكن لا بد ان يتضمن ذلك الاعتراف بالحكومة القبرصية —

" فانه لن يطلب الى اعضاء المجلس من القبارصة الاتراك الادلاء بتصريح بهذا المعنى "

يتعين علينا ان نوافق بصورة سرية على قبولهم بوصفهم يمثلون الحكومة القبرصية ، وهم يعلمون انهم ليسوا كذلك ، لذا فانهم يضعون هذا الشرط علينا تحت تهديد السلاح . يتعين علينا قبولهم — وهم نظام قبرصي يوناني عنصرى مائة في المائة — بوصفهم الحكومة القبرصية ، هذه هي المنظمة التي ما برح مجلس الأمن هذا والجمعية العامة يعاملانها على انها الحكومة الشرعية لقبرص .

وتمضي الفقرة ٨ الى القول :

" (د) ولا بد ان يفهم ان النص الوارد في المادة ٧٨ من الدستور المتعلقة بالاغلبيات المنفصلة قد تم الغاؤه وانه سيكون لكل عضو في المجلس صوت واحد في صدد جميع القرارات " .

لقد ألغي الدستور — من الذى الغاه ؟ ان الذى الغاه هم القبارصة اليونانيون . وكان علينا أن نقبل ذلك .

ويمضي التقرير على النحو التالي :

" أعلم السيد كليريدس قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص أنه على استعداد لمناقشة الحالة عصر يوم ٢٢ تموز/يوليه ، مع مجموعة من أعضاء المجلس من القبارصة الأتراك . وأوضح بعد ذلك أنه لن يستقبل هذا الوفد لو أنه جاء في صحبة جنود من قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص — "

ان الناس يخافون من الذهاب الى الجانب اليوناني ، ولكن لا ينبغي أن يصحبهم أحد —

" ولكنه لن يعترض على مجيئهم الى مكتبه بسيارة تابعة لقوة الأمم المتحدة يقودها موظف تابع لقوة الأمم المتحدة " . (S/6569 ، الفقرة ٩)

آمل أن يعطي هذا أعضاء المجلس صورة عن قبرص ، وعن الظروف التي كانت تعيش في ظلها طائفتي : بدون حماية الدستور ، ودون حماية القانون ، ودون حكومة شرعية — كان هناك فقط الذين انتحلوا دور حكومة قبرص والذين كانوا يهددوننا بأن نخضع لهم والا فلا . ويمضي التقرير فيذكر ما يلي :

" وأخيرا ، ذكر السيد كليريدس انه مالم يقبل الأعضاء القبارصة الأتراك الشروط التي وضعها ، فانه يجد انه مما لا طائل وراءه أن يقدم لهم نسخا من مشاريع القوانين المعروضة " . (المرجع نفسه)

ويشير التقرير بعد ذلك الى أن هذا قد تم نقله الى الجانب التركي وأن القبارصة الأتراك لم يقبلوه . وأوضحوا أنه يتناقض مع الدستور . ويمضي التقرير قائلا :

" وفي العصر ، زار الاعضاء القبارصة الأتراك رئيس المجلس الذى كرر جوهر النقاط التي وردت في الفقرة الثامنة المذكورة أعلاه . وقد أوضح أنه مالم يتم التوصل الى اتفاق بشأن هذه الأمور ، فانه لن يسمح للأعضاء القبارصة الاتراك بالحضور الى المجلس . وذكر السيد كليريدس أيضا ان الاحكام الدستورية المتعلقة باصدار القوانين من جانب الرئيس ونائب الرئيس معا لم تعد سارية

المفعول . وذكر بعد ذلك أنه يرى أن الاعضاء القبارصة الأتراك لم يعد لهم وضع قانوني في المجلس بعد الآن " . (المرجع نفسه، الفقرة ١١)

لقد حثنا ممثل الهند وممثلون آخرون على أن نخضع لهذه الحكومة . هل يخضعون لمثل هذه المؤسسة بوصفها حكومة شرعية للدولة ؟ هل ينحنون لمثل هذه المهانة ؟ هل أن زعيمهم المكافح الأشهر غاندى كان سينصحهم أن يخضعوا لمثل هذه المهانة ؟ هذا هو السؤال .

كان هذا هو واقع الأمور . وهذا هو ما قبل به الناس بوصفه حكومة قبرص ، وهؤلاء الذين يجلسون في الطرف الآخر من هذه الطاولة هم بقايا تلك الحكومة .

اننا لم ننحن لهم ، ونشعر بالفخر العظيم لحقيقة أننا لم نفعل ذلك . لقد عشنا في الكهوف ؛ وتعرضنا للجوع ؛ وأنكر علينا الغذاء المقدم من الهلال الأحمر . ولكننا لم ننحن لهم . لم تكن تركيا هناك تغزو البلد : ان اليونان هي التي كانت هناك بـ ٢٠ ألف جندى ، كما قرأت لكم من كتاب باباندريوس . لم ننحن لهم ، وتوقعنا من مجلس الأمن أن يقول لنا ، " حسنا فعلتم ؛ انكم تدافعون عن سلامة المعاهدات الدولية ؛ انكم تصونون استقلال قبرص وسيادتها ؛ انكم تدافعون عن الكرامة الانسانية بهذا النضال " . ولكن لم يكن هناك أحد ليخبر هذا المجلس بالحقيقة . ان القلائل الذين كانوا في سفارات قبرص طردوا منها ، ومن ثم فقد استمع المجلس الى القبارصة اليونانيين وحدهم .

ولو أن مبادئ عدم الانحياز تعترف بمثل هذه الحكومات على أنها حكومات يحق لها تماما أن تحكم شعبا آخر باضطهاده وانكار العدل عليه ، لتعين علينا أن نعيد النظر في مبادئ عدم الانحياز . انني لا أعتقد أن هذه المبادئ تنص على اضطهاد شعب من جانب مغتصبي السلطة ، أو على حكم طائفة من الناس بغير موافقتها من قبل طائفة أخرى ، أو على الاستيراد السرى للجنود من بلد آخر بهدف تدمير سيادة دولة واستقلالها وتوحيدها مع اليونان .

لقد رفعنا أصواتنا بهذه الأشياء ، فلماذا لا تسمعنا شعوب عدم الانحياز ؟ هل فينا عيب يجعلنا غير قادرين على ايضاح ما نقول ؟ اننا نقاتل من أجل بلدنا ، من أجل

استقلالنا ومن أجل سيادتنا التي سلبت منا منذ ٢١ سنة . وكل عمل نقوم به انما هو من أجل أن ندلل على وجودنا وأن نبرهن للعالم، ولهم، على اننا لن نستسلم .

ويأتون لكي يقولوا لهذا المجلس أنهم لم يطردوا أحدا . هل تركيا هي التي أخرجت الوزراء الأتراك من مكاتبهم بالتهديد ؟ يقولون ان هناك "على الأقل قلة من القبارصة الأتراك الشجعان الذين تحدّوا تركيا ولا يزالون يعملون معنا" . انني افكر في هيبة المجلس حين يسمح لهذه الأكاذيب بأن تردد أمامه . ان القبارصة الاتراك الذين يعيشون في الجنوب عددهم ١٣٤ فردا فقط . لقد تبادلنا السكان، وانتقل السكان بسبب الحرب ومنذ الحرب . لقد نظمتهم قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وانشئت المنطقتان . ومعظم القبارصة الأتراك البالغ عددهم ١٣٤ شخصا والذين يعيشون في الجنوب هم من الشيوخ المرتبطين بديارهم . ويقال لهذا المجلس أن بعض الأتراك الشجعان قد تحدّوا تركيا وراحوا يعملون معهم ، وأن ١٥٠ ألفا من الاتراك الجبناء قد أطاعوا تركيا ولا يعملون معهم .

هل سيقبل المجلس هذا النهج في عرض الحقائق في قبرص ؟ هل سيقوم بادانتنا بناء على ذلك ؟ ألن ينظر في الحقائق بتجرد ؟ ألن يطلب الى الأمين العام أن يقدم تقريرا بشأن الحقائق في قبرص كبداية لمهمة مساعيه الحميدة ؟ هل سيقيّده بالقرارات المتخذة على أساس مثل هذه المعلومات الخاطئة ؟ تلك هي أسئلتي للمجلس، فقراره أن ينهي المباحثات بين الطائفتين كلية ويترك قبرص مقسمة واما أن يساعد - ان كان معقولا وحسنا ومتوازنا - على اعادة تنشيط المباحثات . اننا نريد اعادة تنشيط المباحثات .

لقد قيل لنا أن ممثلي "حكومة قبرص" لم يعتبروا القبارصة الأتراك مواطنين من الدرجة الثانية . فما أصدق ذلك ! لقد كنّا نعتبر مواطنين من الدرجة الخامسة أو السادسة أو السابعة . كنّا نعتبر متمردين في بلدنا لأننا تحدياناهم . تحدينا نشاطهم المسلح ومؤامرتهم مع اليونان لضم قبرص . كنا نعتبر متمردين ينبغي اطلاق النار عليهم بمجرد رؤيتهم ، وكانت تطلق علينا النار عند رؤيتنا . لقد فقدنا ١٠٣ قرى . انه يقول للمجلس أنهم لم يعتبرونا على الاطلاق مواطنين من الدرجة الثانية . فما بالكم بما كان يمكن أن يفعلوه بنا لو كانوا يعتبروننا كذلك .

فلنلق نظرة قصيرة على كيفية معاملة هؤلاء القبارصة الاتراك الذين لم يعتبروهم مواطنين من الدرجة الثانية ، وأسألوا انفسكم ايها السادة - وانت سيدى ، ممثل أرض غاندى الموقر ، اسأل نفسك - اذا كانت هناك حكومة مزعومة سيطرت على كل أجهزة الدولة بقوة السلاح وكانت تحاول تدميركم ، وتعاملكم بنفس الطريقة التي سوف تستمعون اليها عندما أقرا عليكم التفاصيل ، هل كنتم سوف تستسلمون لها ام انكم كنتم سوف تقاتلون من أجل حريتكم وحقوقكم الثابتة في الكيان السياسي لبلدكم .

سوف أقرأ من تقرير الأمين العام الصادر في ٨ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٧ :

" . . . لقد هرب الآلاف من القبارصة الاتراك من منازلهم ، آخذين معهم ما استطاعوا حمله ولجأوا الى ما اعتبروه القرى والمناطق القبرصية التركية الأكثر أمنا (S/8286، الفقرة ١٢٦)

ممّ كانوا يهربون ؟ هل كانوا يهربون من الحكومة الشرعية لقبرص أم من أولئك الذين اغتصبوا أرضهم والذين جندوا الجيوش السرية تحت قادة مختلفين ، والذين أقسموا على أن يوحدوا قبرص مع اليونان ، والذين هاجمونا لان وزير الخارجية حينذاك ، السيد كبريانو ، قدم تقريرا الى مكاريوس بان حركة عدم الانحياز أصبحت الآن مستعدة لتأييد الغاء معاهدات ١٩٦٠ ، ولن يسمح لتركيا بأن تتدخل بموجب هذه المعاهدات.

ومن تقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ أيلول /سبتمبر ١٩٦٤ - وسوف ألخص منه :

" بالاضافة الى الخسائر التي وقعت في الزراعة والصناعة خلال الجزء الأول من السنة ، فان الطائفة التركية قد فقدت مصادر اخرى من دخلها ، بما في ذلك مرتبات ما يزيد على . . . ٤ شخص كانوا موظفين لدى الحكومة القبرصية ولدى مؤسسات عامة وخاصة واقعة في المناطق القبرصية اليونانية". (S/5950 ، الفقرة ١٩٠)

ولكن قيل لكم ان تركيا قسمت البلد . لا ان هجماتهم قسمت البلد الى مناطق يونانية وأخرى تركية .

" وتدهورت تجارة الطائفة التركية بدرجة كبيرة . . . بسبب الحالة الراهنة ، وقد بلغت نسبة البطالة درجة عالية ، اذ أصبح ما يقرب من ٢٥ ٠٠٠ من القبارصة الأتراك لاجئين . وان النفقات الخاصة بغرفة التنمية القبرصية التركية والمشروعات الأخرى قد انخفضت بدرجة كبيرة نظرا لخفض الدعم الذى تقدمه الحكومة في ١٩٦٤ ".(نفس المرجع)

والدعم الذى كنا نتلقاه لتعليم اطفالنا في المدارس الابتدائية توقف أيضا وأصبح أطفالنا مضطرين الى الذهاب لمدارس في الكراجات أو الاصطبلات وأماكن أخرى مشابهة .

" ووفقا للأرقام التي نشرتها غرفة التنمية القبرصية التركية ، فان عدد الأشخاص الذين يتلقون بعض أنواع المعونة من الهلال الأحمر قد بلغ حوالي ٠٠٠ ٥٦".
(نفس المرجع)

أى أن نصف السكان تقريبا كانوا يعيشون على معونة الهلال الأحمر لعدة سنوات . هل يطلب منا اعضاء هذا المجلس ان نقبل هؤلاء الذين عاملونا بهذه الطريقة كحكومة شرعية لقبرص ؟ اذا فعلتم ذلك ، يكون الميثاق قد الغي . واذا فعلتم ذلك ، فان مبادئ عدم الانحياز تكون هي الأخرى غير موجودة . انه من حق البشر ان يحكموا برضائهم ، وبمشاركتهم في الحكومة ، وليس بالضغط أو الارهاب اللذين تمارسهما حكومة قبرص .

اننا نطلب منكم فقط ان تلقوا نظرة على الحقائق ، وتطلبوا من الأمين العام ان يلقي نظرة جديدة على الحقائق ،والا تجعلوا منطلقكم حكومة قبرص هذه . انكم اذا ما فعلتم ذلك تكونون قد ضللتم الطريق وارتكبتم خطأ كبير . نحن نريد جميعا ان نتقدم نحو تحقيق قبرص الموحدة تحت نظام فيدرالي ذى طائفتين . اذا كان هذا ايضا ما يريده القبارصة اليونانيون ، اذن عليهم ان يقبلوا هذا ، ويجب الا يترفع السيد كبريانو عن ذلك ويقول انه لن يتكلم ابدا مع السيد دنكتاش . ولماذا يقول ذلك ؟ لان السيد دنكتاش أو شعبه قد اقاموا دولة . ولكن كانت لدينا من قبل دولة متحدة

تمارس وظيفتها بالكامل كدولة ، وقد تحدثتم معي وقتها وكان هذا لصالح قبرص . ماذا حدث الآن ؟ ان ما حدث هو أن عنادكم اجبرنا على ان نخطو خطوة أخرى . واذا ما استمر هذا العناد ، ماذا يمكننا ان نفعل ايها السادة ؟ اننا سوف نتخذ خطوات اخرى ، لان هناك كيانا سياسيا موجودا في قبرص . ولا يمكنكم ان تقتلوه ، ولا يمكنكم ان تهدموه ، ولا يمكنكم ان تسألوا شعبي ان يعيش بدون حماية حكومة وبدون حماية دولة ، وهذا من حقه . فهم مخلوقات بشرية ، وان الميثاق الذى منحكم الحياة قد نص على ان هذا حقه .

ومن تقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٧٣ :

" من الناحية العملية لم يحرز أى تقدم خلال الفترة قيد الاستعراض نحو حل المشكلة الخاصة بالأشخاص اللاجئين من القبارصة الاتراك. لم تجر اية مفاوضات بشأن المسألة العامة لمدة سنتين ، ولكن من وقت لآخر تبذل جهود لاعادة تسكين القرى المهجورة " . (S/10940 ، الفقرة ٦٧)

وفي التقرير المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ نعلم ان ١٠٣ قرى قد هجرها سكانها واننا نريد ان نعود الى بعضها . ان قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص تحاول ان تساعد الناس على المجيء والتوجه الى ما يسمى بحكومة قبرص ، ولكن ذلك لا يسفر عن شيء .

" لم يحرز تقدم نحو حل المشكلة العامة للقبارصة الاتراك الذين طردوا من اراضيهم . ان طلب اعادة اسكان القرية القبرصية التركية فرويشا في قطاع ليفكا قد رفضته الحكومة على اساس ان ذلك لن يكون مجديا من الناحية الاقتصادية لأهل القرية " . (S/10842 ، الفقرة ٤٨)

ومن التقرير المؤرخ ١٠ ايلول/سبتمبر ١٩٦٤ :

" رغم انه لم تقع اية حالة من حالات المجاعة في المناطق القبرصية التركية ، فقد تعرض الناس الذين فرضت عليهم هذه القيود لمتاعب جمة وفي بعض الحالات بلغ الأمر حد المشاق العسيرة " . (S/5950 ، الفقرة ٢٠٥)

وان القائمة الرسمية للبنود التي تم حظرها وتقييدها قد بلغت ٣١ بندا .

وفي ايلول /سبتمبر ١٩٦٥ وجهت القيادة القبرصية التركية انتباه قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص الى المسألة العامة الخاصة باسكان اللاجئين . ان مسألة امداد القبارصة الاتراك بمواد البناء لتحسين ملاجئهم مسألة اثارتها مرارا قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص مع اعلى السلطات في الجمهورية ، سواء كجزء من المشكلة العامة لصيانة واصلاح المباني والمنازل في المناطق القبرصية التركية ، أو كمشكلة قائمة بذاتها . ومهما كان النهج الذى يتبع في اثارة المشكلة ، فان الحكومة لم توافق على الافراج عن مواد البناء أو تصرح بها للاجئين . ومع ذلك هم يقولون انهم لم يصيبونا بضرر!! ونحن لم نكن مواطنين من الدرجة الثانية!! وهم الحكومة الشرعية لقبرص!!

هناك اقتباسات اخرى ولكنني لن أضيع وقت المجلس . وسوف اتناول الان امورا اخرى رأت حكومة قبرص المزعومة من المناسب ان تفرضها علينا .

هناك سيل من الاقتباسات يغرق المرء فيها من مصادر وثيقة .

لم نكن مواطنين من الدرجة الثانية ، لقد اعتبرونا قبارصة . ولكن يجب ألا نعترض عندما يقولون " ان الوحدة مع اليونان هي الهدف . اننا سنوحد الجزيرة مع اليونان مهما كان الثمن " . هذا ما قاله في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٤ رئيس البلد ، الرجـــل الذى تفترض بلدان عدم الانحياز أنه يعمل جاهدا لصيانة استقلال قبرص ، في الوقت الذى كانت الدماء التركية تسفك فيه لحماية استقلال قبرص وسيادتها :

" قبرص يونانية . وكانت يونانية منذ فجر التاريخ وستبقى يونانية ، لقـــد أخذناها يونانية وغير مقسمة وسنحتفظ بها يونانية وغير مقسمة وسنسلمها الى اليونان يونانية وغير مقسمة " .

هل تفهمون الآن ، أيها الأعضاء الموقرون في المجلس ، لماذا يتجلى هذا الغضب كله لأننا حررنا الجزء الخاص بنا ولأننا لن نسمح لهم الآن بتوحيد الجزيرة مع اليونـــان ؟ ان هذا يفسر الغضب .

ثم يقول :

" لقد أصبحت اليونان هي قبرص ، وقبرص هي اليونان . انني أعتقد اعتقادا راسخا أن الكفاح الهيليني المشترك من أجل توحيد قبرص مع اليونان الأم سيتـــوج بالنجاح عما قريب ، وسيكون هذا النجاح بداية عصر جديد لعظمة اليونـــان ومجدها " .

لقد قاومنا هذا . ونتهم الآن بتقسيم البلد . لأننا نجحنا في حماية أنفسنا أصبح البلـــد مقسما . فاذا لم نكن قد نجحنا لكنا جميعا في عداد الموتى ومن المنسيين ولأصبحت قبرص كبلد مستقل غير منحاز ، ميتة ومنسية . ولأصبحت جزءا من العظمة والمجد اليونانييـــن ، جزءا من اليونان ، وجزءا من حلف الأطلسي .

يقولون انهم لم يصيبونا بالضرر ؟ هذا ما قالته وكالة أنباء " يو بي آى " فـــي ٢٠ آب/أغسطس ١٩٧٤ :

" في كل ساعة تكتشف خنادق جديدة وجثث عديـــدة . ومن الصعـــب أن تتحمل هذا العمل " .

لقد اكتشف شعبي في الحفر .

ومن صحيفة " واشنطن بوست " بتاريخ ٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٤ :

" في غارة يونانية على قرية صغيرة بالقرب من ليماسول قتل ٣٦ شخصا مـــن ٢٠٠ مواطن . وقال اليونانيون انهم تلقوا أوامر بقتل سكان القرى التركية قبـــل وصول القوات التركية " .

كنا رهائن في أيديهم . اذا تحركت تركيا لانقاذنا ، سوف نقتل ، واذا لم تتحرك تركيـــا لانقاذنا سندمر . هل هذا نهج السلام والمساواة والروح القبرصية لدى حكومة البلد ؟

من صحيفة " واشنطون بوست " بتاريخ ٣٠ تموز/يوليه :

" في قرية الا مينيوس بالقـــرب من لارناكا قتل ١٤ تركيا تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٥٥ سنة ، ودفنوا في الأرض بالجرارات الكاسحة . . . وفي غارة يونانية علـــى قرية تركية صغيرة بالقرب من ليماسول قتل ٣٦ شخصا من ٢٠٠ . وقال اليونانيون ان لديهم أوامر بقتل الأتراك قبل أن تصل القوات التركية " .

وهذا يؤكد الاقتباس السابق .

ومن صوت ألمانيا بتاريخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ :

" لا يستطيع العقل البشرى أن يفهم المجزرة التي قام بها اليونانيـــون . ففي القرى حول منطقة فاماجوستـــا ، أبدى الحرس الوطني اليوناني من غـــــروب الوحشية ما لا سابقة له . لقد دخلوا بيوت الأتراك ، وأطلقوا بوحشية وابلا مـــن الرصاص على النساء والأطفال ، لقد ذبحوا كل الأتراك " .

ومن صحيفة " التايمز " اللندنية في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٧٤ :

" أخذ آلاف الأتراك رهائن ، واغتصبت النساء التركيات ، وقتل الأطفـال الأتراك في الشوارع ، وأحرق الحي التركي في ليماسول . وأكد القبارصة اليونانيون هذه الحوادث " .

هل أضيف جديدا لو أنني واصلت القراءة عن هذه المشاهد البشعة وطريقة معاملة طائفتي ؟

يقول ممثل قبرص للمجلس ، وهو ينظر اليّ وجها لوجه ـ كان عليّ أن أترك القاعة فورا قبل أن أصرخ فيتساءل الأعضاء أي رجل هذا ـ يقول " ان الطائفة القبرصية التركية تشكل جزءا ثمينا لا يتجزأ من شعب بلدنا وقد عوملت على هذا الأساس " .

يمكننا أن نفهم الآن . لقد حفرت الأرض . وان الأواني اليونانية تكتشف في كل أنحاء آسيا الصغرى ، وفي قبرص ، وفي الجزر اليونانية . انها ثمينة للغاية وقيّمة جدا . لهذا اختاروا دفننا ، حتى نصبح من المكتشفات القيّمة فيما بعد . هذا هو كل ما أستطيع أن أقوله لرجل يعرف التاريخ ويعرف ما حدث في قبرص خلال الأعوام الـ ٢١ الماضية ، ويعلم خطط القيادة القبرصية اليونانية لأنه جزء منها ، والارهاب والجيوش السرية وجلب القوات اليونانية الى قبرص ، رجل يجيئ الى المجلس ويقول اننا نشكل جزءا ثمينا لا يتجزأ من شعب قبرص . اننا كذلك ، حقا بطبيعة الحال . لكننا لم نقبل بهذه الصفة ولم نعامل على هذا الأساس .

يقول بعد ذلك ، اذا تركت الحرية لمجتمعنا ، فان العالم سيقف شاهدا على منظر من أكثر المناظر المؤثرة منظر يتمثل في التئام شمل المواطنين ذوى المصير المشترك والوطن المشترك .

لم تكن تركيا في قبرص قبل ١٩٧٤ وما قرأته على المجلس هو ما حدث لنا قبل ١٩٧٤ . لم تكن تركيا هناك . لقد فقدنا ١٠٣ قرى لأن تركيا لم تكن هناك . فقدنا ١٥٠٠ شخص لأن تركيا لم تكن هناك . أصبح نصف شعبي من المعوزين لأن تركيا لم تكن هناك . كان لدينا ٣٠٠٠٠ لاجئ لأن تركيا لم تكن هناك . لم يكن لدينا قانون أو نظام أو عدالة على الاطلاق لأن تركيا لم تكن هناك . ويقول ان تركيا جاءت وأوقفت كل هذا الترتيب الجميل . وانه اذا ما تركنا وحدنا مرة أخرى فاننا سنشعر بالسعادة وسنشعر بالفرح في هذا البلد . هل هذه معلومات تقدم الى مجلس الأمن أم أنها دعاية لأناس لا يعرفون شيئا عن قبرص ؟

ثم يقال لنا ان القبارصة الأتراك لم يكونوا مهددين بسبب الانقلاب . ولهذا ما كان لنا أن نفعل شيئا ازاءه . لقد كان الانقلاب من أجل تحقيق اتحاد قبرص مع اليونان . دعونا نرى كيف كان القبارصة الأتراك مهددين .

قال باباسيتسوس قسيس الجبّانة اليونانية في بيان للصحافة اليونانية في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٦ ما يلي :

" كانت هناك في الجبّانة مقبرتان مفتوحتان ، وجسدان ملقيّان بجانبهما ، ومضيت أرى ما اذا كان بمقدوري أن أتعرف عليهما . كان أحدهما ميّتا بينما كان الآخر شابا مجعد الشعر صافي البشرة في الثامنة عشر من عمره . أجفلت واستدرت صائحا " أيها الضابط ، هذا الرجل لا يزال حيّا " فصاح مزمجرا " اخرس أيها القسيس القذر ، والا أجهزت عليك " ثم دفع الشاب الى المقبرة المفتوحة التي كانت مليئة بالتراب . وأقسم أمام الله أنهم دفنوا هذا الشاب وهو لا يزال على قيد الحياة " .

" كانت الطغمة العسكرية تدفن الناس كالكلاب . وكانت هناك أجساد أخرى ألقي بها خارج المقابر ، لم يتم التعرف عليها ولم يطالب بها أحد . انني كقسّ أشعر بتأنيب الضمير ولكنهم كانوا يصوبون مسدسا الى رأسي آنذاك " .

" انني أتذكر اليوم الذى جاءوا فيه الي وقالوا : ' ياأبانا ،ان لدينا بعض جثث الموتي التي نود أن تقوم بدفنها ' " .

وردد ت قائلا : حسنا ، وسألت : كم عدد الجثث ،فقالوا : ٧٧ جثة . وبعد ساعة وصلت حافلة وسمعت البعض يقول : " الق بهم في الخارج " . وكانوا جميعا موتى ووضعوا جميعا في مقبرة عامة واحدة دون الانتظار حتى يتعرف عليهم أقرباؤهم والرجل التابع للطغمة العسكرية يسمى مؤيد " الموسكوس" وأشياء من هذا القبيل . وعندما سئل عما اذا كان هناك أتراك بين الموتى ، أجاب قائلا : " نعم " .

ماذا حدث ؟ لقد كان الانقلاب من أجل اتحاد قبرص . وقد وجه السؤال الى المجلس اليوم : لماذا أتى الاتراك بسبب الانقلاب ؟ . انه لم يلحق بنا ضررا ؟ هذا هو الاسلوب وهذه هي العقلية . ثم وجه أسئلة الى جميع الممثلين فقال : " اية دولة منا تلك التي لا تتعرض لبعض المتاعب البسيطة ؟ . هل هذا سبب يكفي لجعل تركيا تقوم بغزو قبرص ؟ "

انني أكرر : ان قبرص ليست دولة بالمعنى الضيق لهذه الكلمة ، انها دولة مشاركة فريدة ، أوجدتها الاتفاقات الدولية . ولاننا لم نثق في القبارصة اليونانيين فقد احتجنا الى ضمانات ، وهذه الضمانات وحدها هي التي انقذتنا من الحفر وأنقذت استقلال جمهورية قبرص .

ولو أن مكاريوس أعطانا الوقت للتطور فان قبرص كان يمكن أن تتحول الى أمة . ولكن التطور على النحو الذى حدث تسبب في تدميرنا .

وفيما يختص بالشكوى من تدخل تركيا ، وما شابه ذلك ، فقد اخبرت المجلس بالامس أنه خلال الاشهر الثلاثة أو الاربعة الماضية ذهب السيد كبريانو الى أثينا ١٤ مرة لتلقي الاوامر والتعليمات وخطة ربط قبرص باليونان . واذا كانت المفاوضات قد توقفت فان ذلك يرجع الى سياسة باباندريو ، التي أكدها في بروكسيل لوكالة أنباء اثينا بالكلمات التالية :

" اننا نستطيع أن نتفاوض فقط من أجل قبرص واحدة . وبالنسبة لنا ، ليست الدولة الفيدرالية ولا الكونفدرالية بالحل المقبول . "

اذن لماذا تحدد تاريخ ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ؟ . لماذا نتحدث - ونجرى مباحثات بين الطائفتين ، ولماذا المساعي الحميدة للامين العام - اذا كنا لا نتحدث عن الدولة الفيدرالية ؟ ولماذا لا تتقدم المباحثات ؟ . ذلك لان اليونان لا تسمح باحراز التقدم . هذا هو السبب .

لقد كانت هناك شكاوى بشأن علمنا - وعندما كان لنا العلم التركي ولهم العلم اليوناني كانوا يقولون للعالم ان القبارصة الاتراك لهم العلم التركي . وبعد أن اصبح لنا علمنا يشكون من أننا قد أصبح لنا علمنا . ما هو المطلوب ؟ المطلوب هو ان يكون لنا العلم اليوناني . لقد رفضناه ، ونرفضه ، وسوف نرفضه . ان العلم اليوناني ليس علمنا . فلنا علمنا الخاص .

انهم يشتكون من النشيد الوطني . من هم المشتكون ؟ انهم القبارصة اليونانيون الذين يستخدمون النشيد الوطني اليوناني عندما يستقبلون كبار الشخصيات . لقد استقبلوا رئيسة وزراء الهند بعزف النشيد الوطني اليوناني ، ومرروه على أنه النشيد الوطني القبرصي . انهم يشتكون من انه لدينا أو سوف يكون لدينا نشيد وطني . لماذا لانه لا بد أن يكون لنا النشيد الوطني اليوناني . وقد رفضناه ، ونرفضه ، وسوف نرفضه ؟ وسوف يكون لنا نشيدنا الوطني ، ووقتها سوف يأتون بنا الى مجلس الامن ، لاننا فعلنا ذلك .

هل جئنا بهم الى مجلس الامن لانهم استخدموا النشيد الوطني اليوناني بحجج زائفة وقدموه للعالم على انه النشيد الوطني القبرصي ؟ . أكانت الهند توافق لو أن ثلاثة أرباع الامة استخدموا علم بلد مجاور وقدموه على أنه علم الهند دون رضاها ؟

هل نحن اناس لنا نفس الحقوق بمقتضى الميثاق كأى أشخاص آخرين ؟ ام اننا عبيد للحكم اليوناني ، ينكر علينا كل شئ ؟ . ان من حقهم كل شئ ، وهم ينكرون علينا

نحن كل شئ في أرضنا وفي دولتنا التي أقمناها بالمشاركة . تلك هي صورة قبرص، وتلك هي مشكلة قبرص وما دام المجلس يسمح لهم بأن يتكلموا على أنهم حكومة قبرص - وهم يمثلون نظاما عنصريا ١٠٠ في المائة - فان مشكلة قبرص ستظل مصدر ازعاج للمجلس الى الابد .

اننا نتهم بأنشطة انفصالية . وأنا أرفض هذا الاتهام ، فالمرء يستطيع أن ينفصل عن وجود شرعي . لقد ألقي بنا في الخارج وطردنا من دولتنا لمدة ٢١ عاما . ثم عندما وضعنا سقف الدولة فوق رؤوسنا ، يؤسفني ان اقول ان مجلس الامن قد تسرع في ادانتنا دون أن يأخذ الحقائق في الاعتبار ، لان البلدان الكبيرة قد سارعت بادانتنا لاغراض في أنفسها . ولكنني لا أرى ان هذا موقف نهائي . وأقول : تكرموا بالنظر الى الحقائق ، وتكرموا بأن تنظروا اليها بعين العطف .

ومرة أخرى قال مكاريوس في ٢ آذار/مارس ١٩٦٥ :

" من قبل أن تتحد قبرص مع اليونان ، فان اليونان قد اتحدت مع قبرص بالفعل ، كيف ؟ لقد أرسلت اليونان أبناءها للنضال وللموت - اذا اقتضت الضرورة - من أجل اشقائهم الاعزاء في الجزيرة " .

أيها الشعوب غير المنحازة ، ايها البلدان والامم ، تلك هي مشكلة قبرص .

لقد كانت هناك شكاوى من بلد أو اثنين - تلقيا معلوماتهما فقط من القبارصة اليونانيين ومما يسمى بممثل الحكومة القبرصية - بأننا نستخدم الليرة التركية . لقد حرمنا من الجنيه القبرصي منذ ١٩٦٣ . ولم نكن نستطيع الحصول على العملة القبرصية ما لم نقدم العملة الاجنبية الى البنك المركزي في قبرص ، حيث جمدت كل احتياطياتنا ولا تزال مجمدة . لقد كان علينا أن نطلب المساعدة من تركيا لكي ندفع للبنك المركزي القبرصي لنحصل على النقود القبرصية . ولما كانت جميع الموانئ في ايديهم فقد كان علينا ان نذهب الى السوق اليوناني لشراء السلع . وكانوا هم يثرون انفسهم بحوالي ١٣ مليون جنيه استرليني في السنة، هذه هي المساعدة التي تلقيناها من تركيا كي نبقى على قيد الحياة .

وعندما حررتنا تركيا ، والحمد لله ، طلبنا من تركيا الا ترسل لنا العملة الصعبة التي كانت هي نفسها تعاني من النقص فيها ، وبدأنا نستخدم الليرة التركية ، عندئذ اشتكوا من أن هذا يدلل على غزو قبرص . وهذا في الحقيقة يدل على سرقة حقوقنا في الجنيه القبرصي ولا يدل على شئ خلاف ذلك . ولكن مرة أخرى - مثل موضوع العلم - ولكي نتجنب مزيدا من سوء الفهم ، فاننا نضع خطة لاصدار عملتنا الخاصة . لانه اذا لم يكن هناك حل عاجل فلابد لنا من ذلك ، ولأن هذا الاتهام يتكرر . فكيف نرد عليهم ؟ اننا لا نستطيع أن نسرق الليرة القبرصية منهم وكلها موجودة في الجنوب . اننا لا نستطيع أن نحصل عليها ما لم ندفع عملة اجنبية مقابلها . فماذا سنفعل الآن ؟ هل نعيش بلا نقود ونتبادل حبات الخرز ؟ ليس هذا هو عصر عمليات المقايضة هذه . ومن ثم ، فانه ينبغي أن تكون لنا عملتنا . وعندما تكون لنا عملتنا سوف يأتون بنا هنا مرة أخرى .

انهم يقولون : "انهم يتحدون الآن مجلس الأمن ، وسوف تكون لهم عطلتهم الخاصة". لذلك فانني أقول : ان أى كيان سياسي ينبغي أن يعيش ويحيا ؛ وليس هذا تحديا بل هو ضرورة حياة نظرا لما فعلوه لنا . وأرجو من أعضاء المجلس أن يتفهموا ذلك ؛ أرجوهم أن يقدروا ذلك . اننا شعب صغير لا يمكنه أن يتحدى مجلس الأمن أو أن يتحدى أى بلد على الاطلاق . اننا نطعن في الظلم ونطعن في المقررات الخاطئة ونطالب بتصحيحها بينما نحاول أن نقدم المزيد من المعلومات . واذا كنت قد أطنبت في الكلام حتى ملّ أعضاء المجلس فذلك لأن الفرصة غير متاحة لي للكلام هنا في أى وقت بينما سفراؤهم يتنقلون وينشرون على العالم في كل وقت ، بما في ذلك هذا اليوم ، المزيد من المعلومات الخاطئة . هذه وسيلة غير متوفرة لدينا .

يقولون اننا نستخدم التوقيت التركي . حسنا ، ان الفضل في ارتباطنا بتركيا يرجع اليكم ، لأنكم قد عزلتمونا عن العالم تماما . ان جميع اتصالاتنا مع تركيا فهل هناك ما هو أكثر بداهة من استخدام التوقيت التركي . وللعلم فان تركيا تستخدم التوقيت الأوروبي . وأحيانا تقدم توقيتها ساعة وهذا لا يؤثر في شيء . فنحن متقدمون عنهم ساعة ، وهذا من سوء حظنا ، ولكن هذا لا يهم ولا يضر بهم .

ماذا صنعوا لنا حتى نستخدم توقيتهم ؟ هل نحن معا ؟ اننا منفصلون منذ ٢١ سنة . بيد أن موضوع الشكوى هنا ذو دلالة كبيرة .

ثم يقولون : "اننا نمد القبارصة الأتراك بالماء والكهرباء مجانا " . في المحادثات بيننا هناك بند خاص بالتعويضات عن تبادل الممتلكات ؛ عما هم مدينون به لنا وعما نحن ندين به لهم . اننا لم نتناول هذا حتى الآن وسوف نتناوله . بيد أنهم لم يقولوا أبدا انهم منذ سنة ١٩٦٣ يقومون باستخدام المحطات المائية في "لارناكا" التابعة للاقليم المحلي — مياهنا في منطقة لارناكا كلها — بالمجان . حدث هذا عند الانفصال في سنة ١٩٦٣ وليس في سنة ١٩٧٤ . اننا نضع في اعتبارنا كل هذا وسوف نسوى هذا الأمر معهم بطريقة أو بأخرى . بيد أنهم يقدمون هذه المسائل على أنها شكاوى ضدنا .

والآن أتلو جملة واحدة لم أفهمها :

" وحتى الذين كانوا غير مؤمنين من قبل أصبحوا يعترفون بأنهم يواجهـــون حالة لا نظير لها من حالات الخداع الدولي " (S/PV.2532 ، ص ٤٦)

الواقع انني لا أعرف معنى هذه الجملة ، ولا أعرف من من الأعضاء الموجودين بيننا يعتبرون ، من وجهة نظره ، "غير مؤمنين" . لقد وضعنا ثقتنا في جميع البشر وفي جميع الدول ســـواء أكانت مؤمنة أم غير مؤمنة ، يمينية أم يسارية ، اشتراكية أم رأسمالية ، لأننا نعرف أننا على حق . اننا نكافح من أجل وجودنا في أرضنا ونحن نحتاج الى مساعدة المجلس حتى لا يسيطر علينا أحد ، وحتى لا نصبح خدما للقبارصة اليونانيين . ان سجلهم موجود في تقارير الأميـــن العام .

ان ما نريده هو حكم القانون . وليس من حقهم أن يعظونا عن حكم القانـــون ، هؤلاء الذين دمروا بناء عام ١٩٦٣ بقوة السلاح وأراقوا دماء طائفتي لاحدى وعشرين سنة من أجل غم قبرص الى اليونان . اننا لا نعتمد على القوة بل نعتمد على الحق . لقد جاءت تركيا الى قبرص لانقاذنا عملا بالمعاهدات الدولية . ولو لم تكن هناك هذه المعاهـــدات فانني على ثقة من أن الرأى العام التركي كان سيضطر الحكومة التركية الى أن تجيء الـــى قبرص ، وأن توقف مذبحة القرن العشرين . ونحن ممتنون لتركيا على التضحيات التي بذلتها من أجل انقاذنا من الدمار .

في بياني هذا ـــ ومرة أخرى أعتذر عن الاطالة ـــ حاولت أن أصحح صورة الأحداث . ولكن الطرف الآخر قد اتهمني بالاستشهاد بأحداث متفرقة حدثت خلال العشرين ســـنـــة الماضية . لذلك دعوني أشرح للأعضاء مرة أخرى حقائق الأمور . أولا ، ان الهجوم المخطط من أجل الاتحاد مع اليونان "اينوسيس" وتدمير الاستقلال لا يزال قائما . وثانيا ، لا يزال قائما أيضا طرد الموظفين القبارصة الأتراك من جميع الجهات الحكومية وجميع أجهزة الدولـة . ثالثا ، لا يزال قائما كذلك طرد أعضاء البرلمان . رابعا ، لا يزال ساريا كذلك مصـــادرة وتجميد جميع الأصول القبرصية التركية في البنك المركزى القبرصي . خامسا ، لا يزال ساريا

كذلك انكار جميع الحقوق القانونية الدستورية والمالية على القبارصة الأتراك . سادسا ، لا يزال ساريا منذ ٢١ سنة ابعاد القبارصة الأتراك عن ميزانية قبرص . وهناك أيضا تدمير ١٠٣ قرى و ١٠٧ مساجد ، واجبار الناس على العيش كلاجئين لاحدى عشرة سنة . ولم تأت الاغاثة الا بوصول تركيا . هناك الموتى والمفقودون . تلك هي الصروح الدائمة التي لا تزال شاهقة تؤكد روايتي للأحداث ، ولا يمكن لأى فن خطابي أن يخفي الحقائق الناصعة عندما يتوفر الوقت اللازم لتمحيصها .

ان هدف كل دولة هو حماية شعبها وسعادته ورفاهيته ، فالشعب هو الذى يشكل الدولة . ان أعضاء عدم الانحياز وجميع أعضاء الأمم المتحدة قد سلموا لهم بأنهم يعتبرون دولة قبرص لمجرد احتفاظهم لأنفسهم باسم " حكومة قبرص " .

وسأتلو بيانا ورد في النشرة الصحفية رقم ٤ الصادرة في أول نيسان/ابريل ١٩٦٧ عن مكتب الاعلام العام التابع للقبارصة اليونانيين وهو يتضمن بيان السيد كبريانو بشأن ما يعتبره دولة قبرص ــ التي أصبحت يونانية مائة في المائة بسبب الهجوم اليوناني المسلح ــ يوضح فيه سبب تعلقه الكبير جدا بها ولماذا يعتبر أن عدم اعترافنا به هو من قبيل الظلم الفادح . وهذا هو نص بيانه :

" هناك شرط أساسي بسبق آخر هو احتفاظ القبارصة اليونانيين بقضيتهم الوطنية [لا قضية وطنية قبرصية] فلا ينبغي لهم أن يظنوا أبدا أن مسألة قبرص يمكن أن تعتبر ، ولو للحظة واحدة ، مسألة سياسية . انها ليست مسألة سياسية وليست مسألة حزب أو مسألة شخصية . انها مسألة وطنية لقبرص واليونان معا " .

وأسأل السادة الأعضاء : أين نحن اذا كانت المسألة مسألة وطنية لقبرص واليونان ؟ أين القبارصة الأتراك ؟ أين الوطنية القبرصية ؟

انه يمضي قائلا :

" ان الحل الوحيد هو الاتحاد مع اليونان " اينوسيس " " .

وفي هذه المرحلة الحرجة التي يمر فيها الكفاح القبرصي هناك ميزة كبيرة لم تكن موجودة في عام ١٩٥٥ ، وهي أن قبرص لها الآن صوتها الخاص في الميدان الدولي . وعلى الرغم من العدد الكبير من النواقص فان قبرص الآن دولة مستقلة ذات سيادة ، ومن ثم فان نضالها من أجل الوحدة مع اليونان أسهل وأسرع مما كان عليه من قبل . ومن أجل هذه الغاية استخدمت بلدان عدم الانحياز أولا ، والامم المتحدة بكاملها بعد ذلك ، وما زالتا تستخدمان ، وذلك لانه لم يرفع أحد الستار ليرى ما وراء اسم " حكومة قبرص " وليرى ما هي ، ولماذا ؟ انها بالنسبة لهم دولة قبرص . أما بالنسبة لنا فهي الغاية . انها ليست الوسيلة لغاية . انها بالنسبة لنا الوطن ؛ انها دولتنا ، واستقلالنا ، ولا نريد أن تصبح يونانية .

وأخيرا ، سوف اقتبس من الصحيفة اليونانية " الافثيروتيبيا " الصادرة في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، لأبين للمجلس العقلية اليونانية :

" ان التطورات في قبرص ستتبع المسار الذى يختاره الاتراك ودنكتاش ان مشكلة قبرص لا يمكن حلها الا باستخدام الجيش اليوناني . ان الخزى الذى بدأ في أزمير في الفترة بين ١٩٢٠/١٩٢٢ [أى عندما حاولوا غزو تركيا وتم صدهم] الخزى الذى بدأ في أزمير وانتهى بانشاء دنكتاش لدولة ، لا يمكن محوه الا باراقة الدماء . ان للجيش اليوناني كرامة وعلى عاتقه مسؤولية لقد حان الوقت ليظهر على طول الحدود وليقطع أرجل أتيلا الجديد . "

هذه هي عقلية الذين يطالبون المجلس باصدار قرارات تعطيهم الحق في قبرص وتدينا بوصفنا اعداء قبرص وبوصفنا انفصاليين . فهم سوف يستخدمون هذه القرارات في الاعتداء علينا وتصفية قبرص من الاتراك .

انني آمل ان يقوم المجلس بدراسة الحقائق في قبرص مرة أخرى وأن يوكل الى الامين العام مهمة العمل على اساس الحقائق في قبرص دون أن تقيد يديه بوجود حكومة

شرعية موهومة لقبرص ، وآمل أن يتمكن من التوصل بقبرص الى مرفأ السلام : وهذا يعني جمهورية فيدرالية ثنائية الطائفة وثنائية المنطقة . وسوف نقدم له المساعدة لتحقيق ذلك وانا نتمنى له النجاح . واذا لم ينجح ،اسمحوا لنا أن نعيش في دولتنا أحرارا ، ريثما يعي القبارصة اليونانيون ان انشاء الامم المتحدة ومجلس الامن والميثاق لم يكن لجعل الاحرار عبيدا للآخرين ولمعاقبة جزيرة مكونة من طائفتين بقوة السلاح .

أشكركم ، سيدى الرئيس ، وأعتذر عن طول بياني .

السيد تشامورومورا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدى الرئيس ، حيث انني أتكلم للمرة الاولى في هذا المجلس خلال هذا الشهر ، اسمحوا لي أن أعرب عن ارتياحي الشخصي اذ أراكم تتبوأون منصب رئاسة مجلس الامن اننا على دراية بخبرتكم الدبلوماسية والسياسية ومهارتكم في التصدى للمواقف الصعبة وحلها . ان شعبينا وحكومتينا تربطهما علاقات صداقة أخوية تقوم على أساس الاحترام الكامل لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول ، بغض النظر عن حجمها ، أو عدد سكانها ، أو قوتها العسكرية أو الاقتصادية ، كما أننا نشاطركم الاعتراف بأن العلاقات بين الدول ينبغي أن تكون قائمة على احترام مبدأ تقرير المصير . فكل هذا يشكل ضمانا لنجاح عملنا ويكفل لنا ايجاد حلول للمشكلات الصعبة التي تواجه الانسانية . واحدى هذه المشكلات هي تلك المشكلة الهامة التي ننظر فيها ، والتي هي ، في رأينا ، نتيجة للتدخل العسكرى الاجنبي في قبرص .

كما أود أيضا ، سيدى الرئيس ،أن أهنئ من خلالكم ممثل جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية للاسلوب الرائع الذى أدار به أعمال المجلس خلال الشهر الماضي فلقد لمسنا بانفسنا مدى المهارة التي أدار بها هذه الاعمال .

لقد استمع وفد بلادى بالامس باهتمام كبير الى العرض الممتاز الذى قدمه السيد سبيروس كبريانو ، رئيس جمهورية قبرص . وقد أعجبنا كثيرا بايمانه بالمجتمع الدولي

وكذلك أمله في أن تتمكن هذه الهيئة من الاضطلاع بمسؤوليتها عن صيانة السلم والامن الدوليين ، وفي أن تتخذ بالتالي اجراء مناسبا لضمان احترام قراراتها بشأن هذا الموضوع .

كما أعجبنا أيضا بمطالبة شعبه بالانصاف . ان بلدى بلد صغير ولكنه بلد أبي ، بلد غير منحاز احتلت - رغم ارادته - نسبة ٤٠ في المائه من أراضيه احتلالا عسكريا . لقد طالب بحل عادل وسلمي للمشكلة وللتدخل العسكرى القائم منذ عام ١٩٧٤ .

ان المشكلة المطروحة أمامنا حاليا مصدر قلق كبير لحكومة بلادى ، ليس بسبب أهمية المبادئ العالمية التي يجرى انتهاكها والتي يعد احترامها أمرا بالغ الاهمية للمجتمع الدولى ، بل أيضا لأن نضال قبرص القانوني والسلمي لاسترداد حقوقها غير القابلة للتصرف وممارستها على نحو تام في الاراضي المحتلة اليوم هو صنو للنضال التاريخي الذى تعين على كثير من البلدان غير المنحازة أن تخوضه ضد بلدان قوية .

وفضلا عن ذلك ، فان قبرص ، وهي عضو مؤسس ، تحظى بهيبة واحترام عظيمين في حركة عدم الانحياز ، التي سعت دوما الى التماس حل عادل ودائم لمشكلة قبرص ليس فحسب عن طريق البيانات التي تصدرها بعد اجتماعات القمة أو اجتماعاتها الوزارية ولكن أيضا بانشائها لمجموعة اتصال مكونة من أعضاء في الحركة قامت بالكثير من الجهود في نفس هذا الاتجاه .

ولهذه الاسباب ، ولاهمية الموضوع ، أود أن أبدأ بياني بالاشارة الى الرسالة التي بعثت بها فخامة السيدة أنديرا غاندى ، رئيسة وزراء الهند ورئيسة حركة عدم الانحياز ، الى رؤساء دولنا ، على اثر الاعلان المنفرد للاستقلال ، الذى هو على وجه التحديد سبب عقد هذا الاجتماع . لقد قالت رئيستنا في هذه الرسالة التي تعبر عن مشاعر الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي ان الحركة في مجموعها لا يسعها الا أن تعرب عن دهشتها وقلقها ازاء هذا الاعلان الذى لا يقوض وحدة قبرص فحسب بل ينتهك ايضا سلامتها الاقليمية وسيادتها ويعرض للخطر المركز غير المنحاز للجزيرة ككل .

ان لدى أعضاء الحركة ، الذين تقوم عضويتهم على أساس الامتثال الأمين لهذه المبادئ ، التزام لا يتزعزع حيال جمهورية قبرص الشقيقة غير المنحازة بالعمل على الغاء الاعلان الانفرادي وبمؤازرة جهود الأمين العام الرامية الى ضمان الاحترام الكامل لمركز قبرص كدولة موحدة ، والتصدي لكل الجهود الرامية الى الاعتراف بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية المزعومة التي ليست الا مصطلحا جديدا يحل محل الاحتلال والتدخل بأنواعه .

ان نيكاراغوا ، باعتبارها بلدا غير منحاز ، تعرب عن كامل تأييدها لجمهورية قبرص الشقيقة وشعبها وحكومتها ، وتكرر التزامها بمواصلة تقديم كل أشكال التضامن والتأييد اللازمين للتوصل الى الالغاء الكامل لاعلان الاستقلال الانفرادي والى انسحاب قوات الاحتلال فورا ، ونزع سلاح قبرص الكامل الذي اقترحه رئيسها ، ولتحقيق تمتعها بحقها المشروع في الاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية والوحدة وعدم الانحياز .

وعقب غزو واحتلال قوات اجنبية لجزء من قبرص في ١٩٧٤ ، اعتمد مجلس الأمن والجمعية العامة عدة قرارات ترمي الى التوصل الى حل عادل ودائم لمشكلة قبرص . فطالب قرار مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤) بالتنفيذ الفوري لقرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د-٢٩) الذي اعتمد بالاجماع في ١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ والذي يكتسي أهمية خاصة في الوقت الحاضر نظرا لتردي الوضع في هذا البلد . وتحوي هذه القرارات ، وتلك التي اعتمدت في وقت لاحق ، المقومات اللازمة لتسوية عادلة ودائمة لمشكلة قبرص .

ولقد اعرب المجتمع الدولي في هذه القرارات عن تأييده الكامل لاستقلال قبرص وسلامتها الاقليمية وسيادتها ووحدتها ، وعن استنكاره لاحتلال قوات أجنبية لجزء من أراضيها ، وطالب بالانسحاب الفوري لكل قوات الاحتلال . وفي الوقت ذاته تقرّ تلك القرارات ان حالة الأمر الواقع الناجمة عن غزو هذه القوات لا يمكن ان تشكل حلا للمشكلة ، وتناشد الأطراف الامتناع عن اتخاذ أية اجراءات انفرادية يكون لها أثر سلبي على احتمالات التوصل الى حل عادل ودائم لمشكلة قبرص .

ومنذ ١٩٧٥ ، نظر مجلس الأمن في قرار تحويل الجزء الذى تحتله القوات الاجنبية في قبرص الى دولة تركية متحدة ، واعتمد القرار ٣٦٧ (١٩٧٥) الذى أعرب فيه ، من جملة أمور ، عن أسفه للقرار الانفرادى ، وكرر تأكيده المبادئ المتضمنة في القرارات السابقة والتي طلب فيها من الأمين العام القيام بمهمة المساعي الحميدة ومن الطائفتين التحلي بروح التعاون .

وفضلا عن ذلك أصدر مجلس الأمن قراره ٥٤١ (١٩٨٣) في شهر تشرين الثاني / نوفمبر الماضي حين بذلت محاولات جديدة - مما أثار دهشة العالم أجمع - لتقسيم جمهورية قبرص في انتهاك صارخ للقرارات السابقة التي طلبت الى جميع الأطراف احترام سيادة قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية وعدم انحيازها وعدم اتخاذ أية اجراءات تنتهك تلك الحقوق . وقد ندد هذا القرار الذى صوت وفدنا لصالحه باعلان السلطات القبرصية التركية انفصال جزء من جمهورية قبرص واعتبر ، في الفقرة ٢ من المنطوق ، ان الاعلان باطل قانونا ، وطالب بسحبه . وطلب القرار الى كل الدول عدم الاعتراف بأية دولة قبرصية غير جمهورية قبرص ، وجدد ولاية الأمين العام لمواصلة مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها ، وناشد الأطراف التعاون معه .

ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد ان نذكّر انه بعد اعلان الطائفة القبرصية التركية انشاء دولة مستقلة تدعى الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، ادلى الأمين العام ببيان بيّن فيه ان هذه الخطوة منافية لقرارات مجلس الأمن ولا تتفاقي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ العالمي المستوى ، وان الاعلان يعرقل جهود مثله الخاص ، الذى كان قد وصل الى قبرص قبل ذلك بأيام معدودة فقط .

وقد رأينا في الأسابيع الأخيرة كيف ان الممثل الخاص للأمين العام واجه مرة أخرى حالة مماثلة حيث جرى أثناء وجوده في قبرص تبادل للسفراء بين تركيا والدولة الجديدة المزعومة ، الدولة القبرصية التركية . ان هذه الاجراءات الجديدة لا تقتصر على تجاهل جهود الأمين العام وسلطة مجلس الأمن الذى أناط به تلك المهمة ، وانما تعد من بين

أمور أخرى ، انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) ، الذى تنص الفقرة ٧ من منطوقه على ان المجلس :

" يدعو جميع الدول الى عدم الاعتراف بأى دولة قبرصية غير جمهورية قبرص " . (القرار ٥٤١ (١٩٨٣))

ان على مجلس الأمن ، برأى وفدى ، الا يسمح بتقويض قراراته وسلطته باستمرار لأن ما يتعرض للخطر هنا هو قدرتنا على منع غلبة استخدام القوة والنزعة العسكرية والتدخل الأجنبي والاحتلال - بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وبصورة سرية أو علنية - على الأصول الواجبة المراعاة في العلاقات الدولية ، بشكل يتنافى والقانون الدولي الذى ينتهك يوميا من قبل بعض أعضاء منظمتنا ، ولا سيما من قبل عضو دائم في هذا المجلس .

ومنذ ١٩٧٥ ، عندما عهدنا الى الأمين العام بولايته الحالية ، تصرف الأمين العام بفطنة ومهارة وحاول ان يضع الحل السياسي العادل والدائم لمشكلة قبرص . وقد بيّن لنا في تقريره المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٨٤ آخر ما قام به في هذا الصدد . وقد اتسمت مقترحاته بقدر كبير من التروى ، كما يتضح من الخطة التي قدمها الى زعيم الطائفة القبرصية التركية في ١٦ آذار/مارس من هذا العام . الا ان هذه الخطة ، التي تتألف من ست نقاط ، لم تحظ بالقبول الضرورى الذى يسمح بالمزيد من التقدم في أعماله .

لقد رأينا انه بينما كان الأمين العام يرجو الأطراف أن تمتنع عن اتخاذ أى اجراء مكمّل لاعلان ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ، وأن تمتنع عن مواصلة تنفيذ المبادرات التي كانت قيد التنفيذ ، أعلن القادة القبارصة الاتراك قبل أيام قلائل - في ٦ آذار/مارس ١٩٨٤ - عن نيتهم اعتماد علمّ خاص بهم .

وبعد ان قدم الأمين العام خطته في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، صرح السيد دنكتاش انه سيجرى استفتاء دستوريا وانتخابات في آب/اغسطس وتشرين الثاني /نوفمبر من هذا العام .

ان هذا كله يبين ان النية في توطيد الجمهورية القبرصية التركية المزعومة لا تزال موجودة ، وان قرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) ليس أكثر من حبر على ورق في نظر أحد الأطراف .

لقد استمع المجتمع الدولي من خلال هذا المجلس الى نداء الرئيس القبرصي من أجل وضع حد للحالة التي تمثل في الحقيقة تجزئة قبرص وتشكّل هجمة على وجود هذه الدولة الصغيرة . وقد استمعنا الى ما كنا نعرفه أصلا عن تحلي الحكومة الشرعية للبلد بالمرونة الكبيرة في المفاوضات بين الطائفتين على الرغم من ان نسبة ٤٠ في المائة من أراضيها ترزح تحت احتلال قوة عسكرية أجنبية .

ونرى انه من الأهمية بمكان ان يضطلع المجلس بدوره المناسب في تسوية المشكلة المعروضة عليه . ولا بد لنا من التوقف عند كلمات الرئيس كبريانو ، لا سيما في ضوء النتائج المخيبة للآمال للجهود التي قامت بها قبرص نفسها وتلك التي قامت بها حركة عدم الانحياز والأمم المتحدة من أجل ايجاد حل لمشكلة قبرص في اطار القانون الدولي . لذلك يتعين علينا القول انه لا يجوز الاستمرار في تجاهل قرارات المجلس . هذا هو التحدي الذي نواجهه ؛ ولا بد لنا من أن نواجهه دون تردد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : اشكر ممثل نيكاراغوا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد شاه نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، هل لي أن أضم صوتي الى صوت زملائي الذين تكلموا قبلي للاشادة بكم . وبما أن هذه هي المرة الثانية التي يشترك فيها وفدي في مداولات مجلس الأمن تحت رئاستكم ، فاننا ندرك بالكامل خصالكم الشخصية المتميزة ومهارتكم الدبلوماسية الثرية وخبرتكم وحنكتكم السياسية . اننا لعلى ثقة ان قيادتكم المجرّبة سوف تمكّن مجلس الأمن من تصريف أعماله بنجاح وفعالية خلال فترة رئاستكم .

انني أغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن تقديري العميق للطريقة الممتازة التي أدار بها سلفكم ، السفير فلاديمير كرافتس عمل المجلس خلال شهر نيسان/ابريل .

يجتمع مجلس الأمن في هذه المناسبة لبحث تبادل المبعوثين الذي جرى في

الشهر الماضي بين تركيا وقبرص الشمالية واعتزام القيادة القبرصية التركية اجراء تعديلات دستورية وانتخابات في وقت لاحق من هذا العام . وقد استمعنا بانتباه شديد وأولينا جل اهتمامنا للبيان الذى أدلى به صاحب الفخامة الرئيس كبريانو والبيانات التي أدلى بها من تكلموا مؤيدين لسلامة قبرص الاقليمية ووحدتها ، والتي هي في الحقيقة محل اهتمام مشترك من جانب طرفي النزاع كليهما . وقد أولينا الاهتمام نفسه للبيانات البليغة التي أدلى بها صاحب الفخامة السيد دنكتاش والممثل الدائم لتركيا المتعلقة بعناصر مشكلة قبرص والظروف التي جعلت من غير الممكن تحاشي التطورات الأخيرة .

ومن السهل على المرء أن تثور حفيظته على اساس مجموعة واحدة من الافتراضات ، أو أن ينتقل الى اليأس والادانة على اساس مجموعة أخرى من الافتراضات . بيد أنه لن يكون من المفيد على الاطلاق في الظروف الراهنة الأخذ بوجهة نظر واحدة في حين يتعين القيام بمحاولة صادقة لتحقيق تسوية سلمية تفاوضية لمسألة قبرص التي تكمن جذورها في التطورات التي وقعت مباشرة بعد استقلال قبرص ، ولا سيما تعطيل دستورها الذى وضع في عام ١٩٦٣ .

ان مسألة قبرص تستحوذ على اهتمام المجلس منذ ٢٠ عاما سارت خلالها الأحداث سيرا حثيثا نحو الحالة الراهنة حيث تمت تجزئة قبرص بالفعل الى كيانات منفصلة . ان الذين سمحوا بتشويه العمليات السياسية في قبرص منذ عشرين عاما باغفالهم للحقائق التاريخية والثقافية للحالة لا يبدو أنهم يتفهمون آثارها أو يتنبأون بعواقبها . ونحن مدعوون اليوم جميعا لابداء رأى يتسم بالحياد ونفاذ البصيرة والحنكة السياسية في التطورات الراهنة واتخاذ قرارات لا نأسف عليها في المستقبل .

ان آخر مرة كانت فيها مسألة قبرص موضع مناقشة مستفيضة في مجلس الأمن هي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، عندما قامت الطائفة القبرصية التركية وقيادتها باعلان الاستقلال . وقد بلغت هذه المناقشة ذروتها في اتخاذ القرار ٥٤١ (١٩٨٣) . وقد عارضنا ذلك القرار لأنه لم يأخذ في الحسبان الجوانب التاريخية والثقافية لعملية التطور

السياسي في قبرص والشعور العميق بخيبة الأمل والسخط الذى انتاب الطائفة القبرصية التركية ، وهو شعور تولّد عن احباط العملية السياسية التي كانت متوخاة وقت مولد استقلال الجزيرة .

ان السبيل الجرىء الذى اضطرت الطائفة القبرصية التركية ان تلجأ اليه هو نتاج يأسها ازاء اخفاق الجهود التي بذلت على مرّ العشرين عاما الماضية لضمان تحقيق طموحاتها التاريخية والثقافية والسياسية والانسانية التي ضمنها لها دستور عام ١٩٦٠ بوصفها طرفا مشاركا في تأسيس دولة قبرص . واذا نظرنا الى قرار القبارصة الأتراك بشأن اعلان الاستقلال في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي من منظوره التاريخي الصحيح لوجدنا أنه لا يمثل انتهاكا للقانون الدولي يفوق الانتهاكات العديدة الخطيرة التي حدثت قبله . لهذا السبب اعتبرنا اتخاذ القرار ٥٤١ (١٩٨٣) في تلك المناسبة تعقيدا وليس تخفيفا للظروف التي تهدد بتقويض أركان الدولة من اساسها .

ان باكستان بعدم اشتراكها في التصويت على قرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) قد حذرت أعضاء المجلس من ان اتخاذ مثل هذا القرار سوف لا يخدم قضية التوفيق في قبرص ولا يساعد بعثة الامين العام للمساعي الحميدة التي يرجى تعزيزها . لذلك فاننا لا نشعر بالدهشة اذ نرى ان القيادة القبرصية التركية قد رفضت القرار رفضا قاطعا بعد اتخاذه .

ان الطبيعة المنحازة للقرار ٥٤١ (١٩٨٣) ما كان يتوقع منها أن تسهل مهمة الأمين العام بينما هي تجدد ولايته لاستخدام مساعيه الحميدة . ونظرا لأن القرار معيب كأساس للشروع في جهود المصالحة فان لمكانة الأمين العام وحنكته السياسية الفضل في نجاحه على الرغم من ذلك في اعادة تنشيط الاتصالات مع الطائفتين القبرصيتين وتمكّنه من ان يعرض عليهما سيناريو من خمس نقاط ، وهو سيناريو مازال قابلا للتطور الى اطار لاستئناف المحادثات العالية المستوى بين الطائفتين . وهنا يتعين علىّ أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى انسجام سيناريو النقاط الخمس مع اقتراح النقاط الأربع الذى تقدّم به صاحب الفخامة السيد دنكتاش في رسالته المؤرخة في ١٦ نيسان/ابريل والموجّهة الى الأمين العام .

وان التطورات الأخيرة في مجال التبادل الدبلوماسي بين الطائفة القبرصية التركية وتركيا ، مثلها مثل اعلان الاستقلال الصادر عن الطائفة القبرصية التركية في شهر تشرين الثاني /نوفمبر ، لا يجب النظر اليها بمعزل عن الصراع الذى لم يحل والأعمال العدائية التي سمّمت جو العلاقات بين الطائفتين القبرصيتين على مدى العقدين الماضيين، ولا سيما في أعقاب اختلال التوازن الحساس القائم على الاتحاد المستقل المؤلف من طائفتين ومنطقتين . ان مشاعر اليأس والقنوط التي شعرت بها الطائفة القبرصية التركية قد زاد من حدتها انتهاء المفاوضات بين الطائفتين الى طريق مسدود ، الأمر الذى يديم في نظرها انكار مركزها المتساوى وانكار حقوقها الوطنية المشروعة .

وقد تضمنت البيانات التي أدلى بها أمام المجلس صاحب الفخامة السيد دنكتاش عناصر هامة تعزز من ايماننا بأنه لم يفت الأوان لانقاذ الحالة في قبرص وارساء الجذور الكامنة فيها للتوفيق والتعايش في دولة فيدرالية . وقد أوضحت بياناته بصورة جليّة ان الطائفة القبرصية التركية تواصل تمسّكها بمفهوم قبرص متحدة في اطار دولة مؤلفة من طائفتين ومنطقتين كما نص على ذلك الاتفاقان العاليي المستوى في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ اللذان عقدا بين زعماء الطائفتين القبرصيتين والبيان الافتتاحي للأمين العام في عام ١٩٨٠ . ان ولاء الطائفة التركية المستمر للمفهوم الاتحادى يقوم على توقّعها بأن مثل هذا الاطار سوف يضمن مطامحها المشروعة في المشاركة المتكافئة في تسيير شؤون الدولة . ان حق الطائفة التركية في مركز متساو وحقها في المشاركة فريد في نوعه ومتأصل في دستور ١٩٦٠ ولا يمكن تقييده والانتقاص منه بالاستناد الى التمييز المتعارف على قبوله بين فئتي الأغلبية والأقلية داخل الدولة الواحدة .

وفي ظل هذه الظروف يمكن لنا أن نسأل ، كيف ينبغي للمجلس أن يستجيب للتطورات الجارية في قبرص ويصدر حكما بشأن هذا الموضوع الذى طرح أمامه ". وفي رأينا ، أن المجلس سيتملص من مسؤولية كبيرة اذا ما اقتصر على اصدار حكم بشأن التطورات المباشرة التي ليست الا عارضا لمرض عميق متجدد . ان الدرس الذى يستخلص من الأحداث المأساوية في العشرين عاما الماضية هو أن علاج هذا المرض يكمن في اقامة هيكل اتحادى يتكون من طائفتين ومنطقتين لدولة قبرص . وبما أن هذا الخيار لا يزال قائما وبما أن وحدة دولة قبرص داخل اطار اتحادى لا تزال امكانية قائمة ، ينبغي لذلك أن نشرع في الخطوة الاولى لتحقيق هذا الهدف باستئناف الحوار بين الطائفتين . ان الشروط المسبقة التي لا تكون مقبولة لأى من الطائفتين من شأنها أن تجمد عملية المفاوضات ، وتؤدى بالضرورة الى تعزيز تقسيم الجزيرة بحكم الأمر الواقع .

ان استعداد الطائفة القبرصية التركية للحوار واستئناف المحادثات بين الطائفتين من خلال المساعي الحميدة للأمين العام استعداد أكده السيد دنكتاش في بيانه الذى ألقاه أمام المجلس ، كما أن السيد دنكتاش تحدث عن رغبة الطائفة القبرصية التركية في الانخراط في مفاوضات جدية لتحقيق تسوية شاملة في الرسالة المؤرخة في ١٦ نيسان/ابريل التي وجهها الى الأمين العام .

من الواضح أن هناك أساسا قائما للاستمرار العشر للمساعي الحميدة للأمين العام. ومن الحتمي ألا تجرى اعاقة هذا الأساس باعتماد قرار آخر متحيز لجانب واحد مما يؤدى الى فقدان التعاون بصورة نهائية من جانب احدى الطائفتين ، وهو تعاون يعد حيويا لنجاح جهود الأمين العام . وبالرغم مما صادفه الامين العام من دواعي الشعور بخيبة الأمل الملازمة للحالة في قبرص ، فانه لم ييأس ، وفي تقريره الوارد في الوثيقة S/16519 بتاريخ ١ أيار/مايو ١٩٨٤ ، يؤكد مرة اخرى لمجلس الأمن أنه على استعداد للمضي في مهمة مساعيه الحميدة مادام هناك تأييدا قاطعا لها . وقد ذكر أيضا أن استمرار وزع قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم يعد شرطا أساسيا لنجاح جهوده .

وبغية اعادة احياء السعي لايجاد تسوية سلمية لمسألة قبرص ، فان المطلوب الآن من مجلس الأمن هو أن يتخذ قرارا يوفر التأييد السياسي الضرورى للمساعي الحميدة للأمين العام وييسر مهمته عن طريق تشجيع الحوار والعملية التفاوضية . ولا يمكن خدمة هذا الهدف الا باتخاذ قرار لن يرفضه أى من الطرفين . ومن ناقلة القول ان الولاية التي تستند على قرار غير مقبول لاحدى الطائفتين لن تولد نوع التأييد السياسي الذى يعتبره الأمين العام أساسيا لضمان تجديد مهمة مساعيه الحميدة ونجاحها .

هذه هي فرصة اخرى أمام مجلس الأمن ليحول مسار الأحداث في قبرص الى الاتجاه السليم . وستتعاون باكستان تعاونا تاما مع أية جهود ترمي الى تعزيز المصالحة والتفاهم والثقة بين الطائفتين القبرصيتين وستؤيد باكستان أى خطوة تضع مهمة المساعي الحميدة للأمين العام في المسار السليم وتحيي الأمل في ايجاد حل سلمي وعادل لمسألة قبرص . وبالمثل ،لا يمكن أن يتوقع أحد من باكستان أن تنضم الى أى اجراء من شأنه أن يزيد من مرارة العلاقات بين الطائفتين ويعقد المهمة الموكولة الى الأمين العام بل قد يقضي الى الأبد على الأمل في قيام قبرص موحدة على أساس توافق الآراء بين الطائفتين اللتين تتألف منهما .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد ارياس ستيبا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يسعد وفد بيرو بصفة خاصة أن يراكم ، سيدى ، تترأسون هذا الاجتماع . ان قدراتكم ومهاراتكم الدبلوماسية وصفاتكم ولطفكم الدائمين وحسن التقبل لكم الناجم عن شخصيتكم ، كلها امور تجعل من المؤكد أنكم ستنجحون في الاضطلاع بمسؤولياتكم بوصفكم رئيسا لمجلس الأمن لهذا الشهر . وأود أيضا أن أعرب عن امتنان وفد بلادى للسفير كرافتس ممثل اوكرانيا للمهارة والبراعة اللتين أدار بهما أعمال هذه الهيئة أثناء الشهر الماضي . اننا نتقدم له بأخلص تهانينا .

ان الأطراف المعنية بمسألة قبرص قد ذكرتنا في هذه المناقشة بالأعمال العدائية والحلقة المفرغة من التقدم البطيء الذى يعقبه تقهقر الى الوراء ، وبالتردى الأخير للحالة

التي لا تزال قائمة بعد فترة تجاوزت الآن عشرين عاما . وعبر هذه الفسحة الزمنية الطويلة سعت الأمم المتحدة جاهدة لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها هذه المنظمة. لقد حافظت ولا تزال تحافظ في قبرص على وجود قانوني وسياسي وانساني وفقا لمقررات أجهزتها المختصة ، وذلك عن طريق الوزع المفيد والمواتي للقوة التابعة لها لصيانة السلم في قبرص .

ويجدر التأكيد هنا على أن نصف هذه الفترة تقريبا قد مضى في البحث عما يشكل ، في رأينا ، حجر الزاوية في هذه الجهود الجارية للتوفيق ، ألا وهو اتمام مهمة المساعي الحميدة التي عهد بها المجتمع الدولي الى الأمين العام والتي جددت في مناسبات متتالية .

لقد أعرب مجلس الامن وكذلك الجمعية العامة ، منذ البداية وفي مناسبات متكررة وحتى شهر كانون الاول /ديسمبر من العام الماضي ، عن موقفهما بشأن الحقائق التي أبقت مسألة قبرص مدرجة في قائمة أكثر الصراعات الدولية اشتعالا . وأن القرارات التي اتخذت تتضمن أيضا الخطوط التوجيهية للمفاوضات التي تجرى من أجل ايجاد تسوية سياسية واسعة وعادلة ونهائية لمسألة قبرص .

ومن المعروف تماما أن حكومة بيرو تؤيد تأييدا كاملا الاطار الذى وضعته الأمم المتحدة والمواقف الثابتة التي اعتمدتها حركة عدم الانحياز والتي أعيد تأكيدها في عدد كبير من اجتماعاتها ، لأننا نعتبر أن تلك المواقف تستند على هدف مشترك يرمي الى ضمان الاحترام الكامل لمعايير القانون الدولي التي تجسدت في الميثاق وفي الصكوك الدولية الاخرى ، وهي معايير يتم انتهاكها على نطاق واسع فيما يتعلق بالشعب القبرصي .

نحن نعتقد أن واجبنا يحتم علينا أن نشدد اليوم على أن هذه المواقف لا تزال على وجاهتها وصلاحيتها .

ولهذه الأسباب ، ومع أخذنا في الاعتبار تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة S/16519 تشاطر بيرو القلق المشروع لدى المجتمع الدولي اذ يلاحظ أنه بالرغم من العملية التي أوجدتها الامم المتحدة فاننا لم نحصل على نتائج تجعلنا نأمل بحدوث أى تفاهم عاجل بين أطراف النزاع .

وحسب فهمنا فان المرحلة الحالية في هذا الصراع مرحلة تنطوى على ثلاثة جوانب أساسية جديرة بالأولوية .

فأولا ، يجب أن نضع نصب أعيننا المبدأ القائل بأن التفاهم النهائي الذى يشكل الهدف الأساسي للمحاولات الجارية يجب أن يضمن الاعتراف بالطابع الاتحادى لقبرص وبسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها ومركزها غير المنحاز ، مع توفير كل الخصائص اللازمة لها لممارسة هذه الحقوق ممارسة فعالة .

ثانيا ، تحقيق خطوة حاسمة وهي عقد اتفاق يجعل من الممكن استئناف الاتصالات الفورية بين الطائفتين . من الواضح انه بدون حوار بين الطائفتين لن يتحقق تقدم . لقد كان الامين العام واضحا بما فيه الكفاية في هذا الصدد في تقريره . هذه المحادثات ينبغي ان تجرى بنفس الروح والاخلاص والهدوء كما كان الحال في مناسبات سابقة . وبهذه الروح وحدها سوف يكون من الممكن اعتماد نهج بناء لمعالجة جوانب النزاع الشائكة.

ثالثا ، من الضرورى اعادة تنشيط مهمة المساعي الحميدة للامين العام باكبر قدر من التاييد الحازم والصلب لكل من الطرفين المعنيين والمجتمع الدولي . اذا كان على مجلس الامن ان يتخذ قرارا اخر بشأن مسألة قبرص ، فاننا نعتقد انه يجب ان يفعل ذلك في ضوء العناصر التي ذكرتها توا .

ان وفدى يدرك ان مسألة قبرص معقدة وحساسة للغاية . ففي هذه الحالة ، وفي المواقف التي تتخذ هاالأطراف المعنية ، نرى اقحام عناصر غريبة عن جوهر المشكلة ومصالح الشعب القبرصي ، ولذلك قطعا أثر سلبي مشوه . ولا يمكننا ان ننكر ان هذه العوامل الخارجية ، أيا كان التفسير الذى يقدم لها في اطار المنظور الوطني ، هي السبب في استمرار الشلل الذى تتعرض له عملية حل هذه المشكلة .

ولا يفوت وفدى ان يعرب عن تقديره للعمل الذى انجزته قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، لأنها فضلا عن مهامها النبيلة قدمت ، كما اوضح الامين العام في تقريره ، مساعدتها من اجل حل المشكلات الانسانية الفورية . وفي هذا الصدد ، يجدر بنا ان نذكر بأن الحالة في قبرص مشكلة انسانية قبل كل شيء ، بما نجم عنها من خسائر في الارواح وترحيل للافراد وطردهم من اراضيهم .

وبغية التوصل الى اتفاق يأخذ في الاعتبار مصالح الطائفتين القبرصيتين ، التركية واليونانية ، تحت اشراف الامين العام ، فاننا نتوجه بنداء قوى عاجل الى الحكومات والقادة بأن يتخذوا مواقف واقعية وبناءة . اننا نناشدهم بأن يكرسوا انفسهم للسلم ويعبروا عن الارادة السياسية الحقيقية فلا الاعمال الانفرادية المنعزلة وغير المعترف بها ، مهما كان عددها ، ولا المواقف المتشددة والمتطرفة مهما كانت لها دوافع مفهومة يمكن ان تؤدى الى تحقيق هدفنا العام وهو اعادة الوئام الى الجزيرة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : اشكر ممثل بيرو على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

ليس هناك متكلمون اخرون لهذه الجلسة . والجلسة التالية لمجلس الامـــــن لمواصلة نظر البند المعروض عليه سوف تعقد يوم الاثنين ٧ ايار/مايو الساعة ١٥/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥